فقه اللغة ٤٦٨

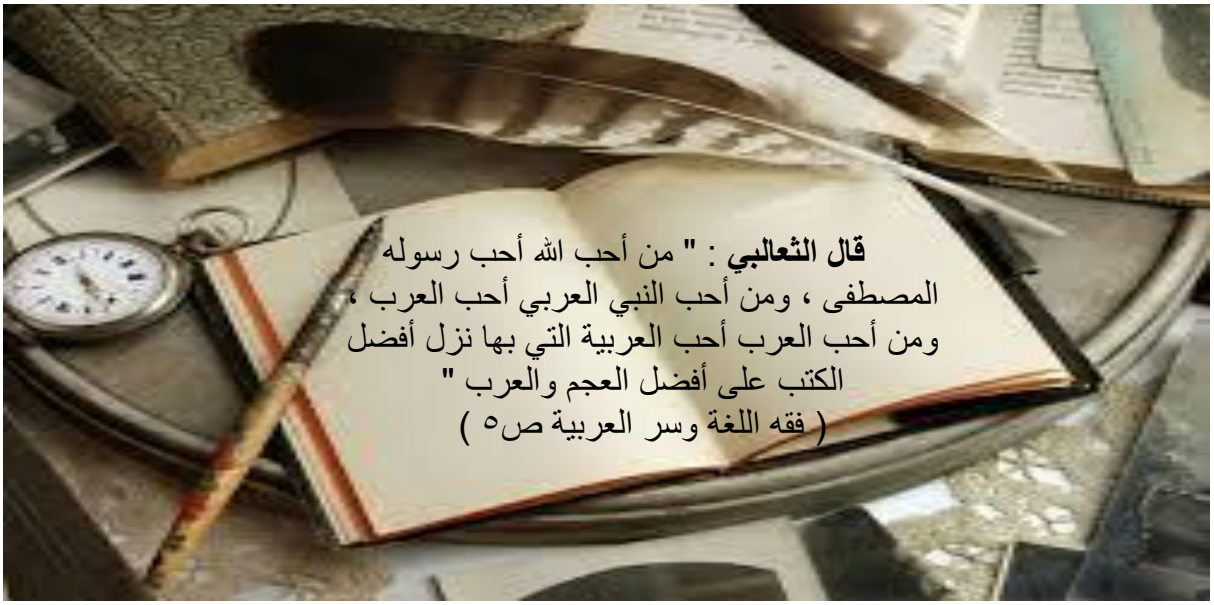

أولا –البيانات الأساسية للمقرر:

رمز المقرر (٤٦٨)

عدد الساعات (٢)

المتطلب السابق (فقه اللغة ٢٦٣)

أستاذة المقرر نبيهة بنت عبد الله باخشوين

البريد الشبكي nabakhshwen@uqu.edu.sa \ nabeeha_b@hotmail.com

وصف المقرر :

يتناول هذا المقرر خصائص العربية ، وعوامل نموها وتطورها ، ومواكبتها للتطور العلمي والحضاري على مر العصور ، إلى جانب ما يتصل بصور الدلالات اللغوية للألفاظ ، ترادفا وتضادا واشتراك لفظي ، وأثر الإعراب وأهميته ، وخطورة دعوى إنكاره ، والتعريف بمفهوم الضرورة الشعرية وموقف اللغويين منها ، وتداخل اللغات وأثره في اللغة .

الأهداف التعليمية :

من المتوقع في نهاية هذا المقرر :

١- أن تعي الطالبة أن اللغات مهما اختلفت وتباينت إلا أنها عرضة للتطور والتغير .
٢- أن تكتسب الطالبة مهارة التعرف على خصائص العربية .
٣- أن تعرف الطالبة عوامل نمو اللغة من قياس ، واشتقاق ، وقلب ، وإبدال ، ونحت ، وارتجال ، واقتراض .
٤- أن تستوعب الطالبة ظاهرة الإعراب والبناء في اللغة العربية ، وأثر الإعراب في الكلام .
٥- أن تدرك الطالبة خطورة دعوى إنكار الإعراب ، وتستطيع ردها .
٦- أن تعي الطالبة مفهوم الضرورة الشعرية ، و موقف اللغويين منها .
٧- أن تتبيّن الطالبة صور الدلالات اللغوية للألفاظ من تباين بين دلالاتها ، أو ترادف ، أو اشتراك لفظي .
٨- أن تفهم الطالبة المراد بتداخل اللغات ، وأثره في اللغة .

ثانيا - **مفردات المقرر:**

١- عوامل نمو اللغة :
   أ- القياس .
   ب- الاشتقاق وأنواعه .
   ج- القلب والإبدال .
   د- النحت .
   هـ - الارتجال .
   و- الاقتراض .
٢- الإعراب والبناء .
٣- الضرورة الشعرية وموقف اللغويين منها .
٤- دلالة الألفاظ .
   أ- التباين .
   ب- الترادف .
   ج- الاشتراك اللفظي .
   د- التضاد .
٥- تداخل اللغات .

مفهوم مصطلح (فقه اللغة)

١- كلمة (فقه) : الفقه هو العلم بالشيء ، والفهم له ، والفطنة فيه.
يقال : فَقُه الرجل فقاهة إذا صار فقيهاً ، وفَقِه فقهاً : أي فَهِمَ .
٢- كلمة (اللغة) : اللغة مشتقة من لغا يلغو : إذا تكلم ؛ فمعناها الكلام [١]
أما في الاصطلاح فعرفت اللغة بتعريفات عديدة، أشهرها ما ذكره أبو الفتح ابن جني في كتابه (الخصائص) **" حد اللغة: أصوات يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم"** [٢] .
وهذا التعريف الذي تناقله علماء العربية على اختلاف تخَصصاتهم _ يضارع أحدث التعريفات العلمية للغة
٣- مصطلح " فقه اللغة " : فقه اللغة - كمصطلح - يُعرف تعريفاً لغوياً ، وتعريفاً اصطلاحياً.
تعريفه لغةً[٣] : فقه اللغة من الناحية اللغوية هو: فهم اللغة ، والعلم بها ، وإدراك كنهها.
تعريفه في الاصطلاح : يطلق فقه اللغة في الاصطلاح على **" العلم الذي يعنى بدراسة قضايا اللغة ؛ من حيث أصواتها، ومفرداتها، وتراكيبها، وفي خصائصها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وما يطرأ عليها من تغييرات ، وما ينشأ من لهجات، وما يثار حول العربية من قضايا، وما تواجهه من مشكلات** ، إلى غير ذلك مما يجري ويدور في فلكه مما سيأتي ذلك عند الحديث عن موضوعات فقه اللغة.
ويمكن أن يعرف تعريفاً موجزاً ، فيقال : هو العلم الذي يعنى بفهم اللغة ، ودراسة قضاياها ، وموضوعاتها.
أهداف دراسة فقه اللغة وثمرته وغاياته :
إن فقه اللغة باب عظيم من أبواب العلم ، يجمل بالفاضل أن يقف عليه ، ولو لم يتعمق فيه ، **وهو يحقق لدارسه منافع عظيمة ، يمكن ان نجمل منها ما يلي :**
١- إجادة العربية والتمكن منها ، حين يعرف الدارس أصولها و خصائصها وسماتها .
٢- الاعتزاز باللغة العربية ؛ فدراسة اللغة دراسة علمية تجعلنا ندرك ميزاتها ، وتمكننا من معرفة أسرارها ؛ وذلك يدعو إلى الاعتزاز بالعربية اعتزازاً مبنياً على واقع مدروس.
٣- مواجهة ما يحاك ضد العربية ، كاتهامها بالصعوبة ، و الجمود، وكالمناداة بترك الإعراب والتوجه إلى العامية ، وكتابة الحروف بحروف جديدة . إلى غير ذلك من الدعاوى التي تحاك ضد العربية ، والتي يراد منها هدم الدين ، أو التشكيك فيه ، أو إضعاف أثره في نفوس أهله.
٤-إجلال السلف الصالح عند معرفة ما بذلوه من جهود جبارة في سبيل خدمة لغة القرآن مما يبعث في نفوس الدارسين الحرص على ترسُّم خطاهم في خدمة هذه اللغة الشريفة .
٥- سد حاجة اللغة للتعبيرات والمصطلحات في مواجهة مواكبة التطور العلمي والحضاري ؛ فالعلم باللغة ، والوقوف على دلالتها يسد حاجة عظيمة ، سواء في تعريب الألفاظ ، أو الاستغناء عن المصطلحات الدخيلة ، أو في بيان المقصود مما يفد إلى أمتنا من ألفاظ ، أو أخلاق ، أو مصطلحات ، كمصطلح العلمانية مثلاً ، أو مصطلح الإرهاب أو غير ذلك ؛ فإذا نقلناه كما هو معروف عند الغرب أحدث عندنا خلطاً وبلبلة. أما إذا أعطي معناه الصحيح المحدد أراحنا من كثير من البلايا.
جهود العلماء في التأليف في فقه اللغة :
يكاد يكون القرن الثاني الهجري بداية النشاط الفعلي لجمع اللغة ، والتأليف فيها ؛ ذلك أن دخول كثير من غير العرب في دين الإسلام أحدث ما سمي بـ (اللحن) حيث سرى ذلك إلى

---

[١] - لسان العرب (لغا)
٢- الخصائص ٨٧/١
٣- ينظر على سبيل المثال : فقه اللغة د. محمد أحمد أبو الفرج ص١٢_٢٤، وفقه اللغة العربية وخصائصها د. إميل يعقوب ص٢٨_٣٦ .

الألسن ؛ فأصابها الخطأ والفساد ؛ فهب اللغويون يجمعون اللغة ، ويدونونها ، فارتحلوا إلى البوادي التي لم يختلط أهلها بالأعاجم ، وشافهوا الأعراب ، ودونوا عنهم اللغة.
ومن أبرز اللغويين الذين عنوا بجمع اللغة :
أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)
عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ: سيبويه (ت١٨٠هـ) يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ)
علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) الفرَّاء (ت٢٠٧هـ) عبدالملك بن قريب -الأصمعي – (ت٢١٣هـ) أبو زيد القرشي (ت٢١٥هـ) وغيرهم كثير .
وتُوِّجت هذه الجهود اللغوية بعملين عظيمين هما :
١- كتاب (العين) للخليل بن أحمد : وهو أول معجم عربي ، بناه مؤلفه على طريقة مبتكرة من الترتيب الصوتي ؛ إذ استطاع الخليل أن يرتب مخارج الأصوات من أقصى الحلق إلى الشفتين، ويقيم معجمه على نظام التقاليب ، كما أنه استطاع أن يحدد المهمل من كلام العرب، والمستعمل.
٢- (كتاب سيبويه) : وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ: سيبويه. وكتابه يعد دستور النحو العربي ، والذي اتخذه العلماء بعد سيبويه أساساً لمؤلفاتهم شرحاً وتحليلاً.
و ظل العلماء العرب بعد ذلك مهتمين بالتأليف اللغوي من جوانبه المختلفة ، إلى أن كان القرن الرابع الهجري الذي يعد عصر ازدهار العلوم اللغوية ؛ ففي هذا القرن وُجد عدد كبير من علماء اللغة الذين أثروا المكتبة العربية بتآليفهم اللغوية .
ولعل تأليف المعاجم كان أبرز ما ألف آنذاك ؛ فمن المعاجم التي ألفت:
الجمهرة لابن دريد (ت٣٢١هـ) ديوان الأدب للفارابي (ت٣٥٠هـ) التهذيب للأزهري (ت٣٧٠هـ) الصحاح للجوهري (ت٤٠٠هـ)
كما ألف عدد من الكتب في القراءات القرآنية، والنحو والصرف، والأصوات، وغيرها.
أما البداية الحقيقية لفقه اللغة، وظهوره كعلم مستقل ؛ فكانت على يد عالمين من علماء اللغة الكبار في القرن الرابع؛ حيث كان لهما أكبر الأثر في التأليف في (فقه اللغة) وتعد مؤلفاتهما البداية الحقيقة لإفراد هذا العلم بكتب خاصة :
الأول: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) الذي ألف مجموعة من الكتب اللغوية وغيرها، ومنها كتاب: **(الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها).**
وترجع أهميةُ هذا الكتاب إلى أمور عديدة لعل أهمها كونه أول كتاب في العربية يحمل اصطلاح (فقه اللغة). وبه تأثر المؤلفون من بعده، واتخذوا هذا الاصطلاح فناً لغوياً مستقلاً.
وقد عالج ابن فارس في كتابه (الصاحبي) عدداً من الموضوعات التي تعد من صميم فقه اللغة، وجمع في كتابه ما تفرق في كتب من سبقه ، مما يعد النواة الأولى في فقه اللغة ، وذلك كحديثه عن نشأة اللغة ، والخط العربي ، وعن خصائص العربية ومزاياها . وكحديثه عن الحقيقة والمجاز ، والقلب ، والإبدال ، والعموم ، والخصوص ، والحذف والاختصار، والاتباع، والنحت ، والإشباع ، وغيرها.
والآخر : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ.) وله كتب كثيرة في فنون مختلفة لم تعرف العربية لها نظيراً. وله فيما يعد من صميم فقه اللغة كتابان جليلان :
أولهما: كتاب (الخصائص): حيث عالج فيه كثيراً من قضايا فقه اللغة ، وقدم نظريات وآراء تُجاري أو تفوق أحدث ما قال به العلماء في العصر الحديث. وقد تحدث في كتابه المذكور عن موضوعات كثيرة تعد من صميم فقه اللغة ، منها حديثه عن أصل اللغة، ومقاييس العربية، وتداخل اللغات، والاشتقاق الأكبر ، والإدغام ، والعلاقة بين الألفاظ والمعاني ، والتقديم والتأخير ، واستخلاص معاني الأوصاف من المعاني ، والإبدال.
أما كتابه الثاني فهو: (سر صناعة الإعراب): وقد خصه ابن جني لدراسة الأصوات؛ فكان أول عالم في العربية يفرد هذا البحث بكتاب مستقل ؛ حيث كان قبله يُدْرَسُ ضمن بحوث النحو كما في كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد. وقد قدم ابن جني في كتابه مباحث قيمة في علم

الأصوات مستفيداً من سابقيه ، ومضيفاً إليه الكثير؛ فهو في مقدمته يتحدث عن الفرق بين الصوت والحرف ، وهو يُشَبِّه الحلق والفم بالناي ، ويذكر أن الحركات أبعاض حروف المد. ثم يتحدث عن الحروف ، ومخارجها ، وأجناسها ، ومدارجها ، وفروعها المستحسنة ، والمستقبحة ، وذكر خلاف العلماء فيها مستقصىً مشروحاً.وبعد ذلك يعقد لكل حرف من حروف العربية مرتبة على الحروف الألفبائية باباً يتكلم فيه على صفاته ، ومخرجه ، وما يعرض له من قلب ، أو إبدال ، أو إدغام ، كما يتعرض لكثير من القضايا النحوية. كما تحدث عن تصريف حروف المعجم ، واشتقاقها ، وجمعها ، كما تحدث عن مذهب العرب في مزج الحروف بعضها ببعض ، وما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يحسن وما يقبح إلى غير ذلك مما حفل به ذلك الكتاب.

والناظر في هذا الكتاب يلحظ فيه مزايا عديدة منها على سبيل الإجمال : غزارة المادة ، والوضوح ، والسهولة ، والشمول ، والاستقصاء.

و ظهر بعد الكتب السالفة كتب كثيرة في فقه اللغة منها على سبيل المثال ما يلي:

١- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي(ت٤٣٠هـ) ويعد الكتاب الثاني الذي وصل إلينا حاملاً مسمى (فقه اللغة) بعد كتاب (الصاحبي) لابن فارس.

وهو في مجمله معجم للمعاني ، وفيه بعض الفصول في فقه اللغة ، كحديثه عن أساليب العربية في التعبير من حقيقة ومجاز ، وتقديم و تأخير، وحذف واختصار. وفيه حديث عن الإبدال ، والقلب ، و النحت ، وغيرها.

٢- المخصص لابن سيدة (ت٤٥٨هـ) وهو معجم قَيِّم ضمنه بعض المباحث في نشأة اللغة، والترادف ، والتضاد ، والاشتراك ، والتعريب ، و التذكير، و التأنيث، والمقصور والمنقوص.

٣- المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي (ت٥٤٠هـ) وقد قدم له بالحديث عن الألفاظ المُعَرَّبة ، ومذاهب العرب في استعمال الأعجمي ، وكيف نتعرف على ذلك.

٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (ت٩١١هـ) وهذا الكتاب موسوعة في علوم اللغة ، وقد ضمنه موضوعات لغوية عديدة اقتبسها من كتب السابقين ، ورتبها وعرضها عرضاً جيداً ؛ حيث جعل مُؤَلَّفهُ في خمسين نوعاً : ثمانية في اللغة من حيث الإسناد ، وثلاثة عشر من حيث لطائفُها ومُلَحُها ، وواحد راجع إلى حفظ اللغة وضبط مفاريدها ، وثمانية راجعة إلى حال اللغة ورواتها ، ونوع لمعرفة الشعر والشعراء ، والأخير لمعرفة الأغلاط.

وفي ضمن هذه الأنواع مادة واسعة حول نشأة اللغة، والمصنوع والفصيح، والغريب، والمستعمل والمهمل ، واللغات ، واللهجات ، والإبدال ، والقلب ، والنحت ، والاشتقاق ، والمجاز والمترادف ، والمشترك ، والمتضاد وغيرها من البحوث اللغوية.

وفي العصر الحديث ألف كثير من العلماء ، والأساتذة المختصين في الدراسات اللغوية كتباً في اللغة وعلومها ، ومنهم من تأثر بالمناهج الأوربية الحديثة ، ومنهم من جمع بين التراث والمناهج الحديثة . ومن المؤلفات الحديثة في هذا الشأن ما يلي :

(من أسرار اللغة) د. إبراهيم أنيس ،(فقه اللغة) و (علم اللغة) د. علي عبدالواحد وافي.

(فقه اللغة في الكتب العربية) د. عبده الراجحي ،(فصول في فقه اللغة) د. رمضان عبد التواب ، (مقدمة لدراسة فقه اللغة) د. محمد أحمد أبو الفرج ، (فقه اللغة المقارن) د. إبراهيم السامرائي ، (فقه اللغة العربية وخصائصها) د. إميل يعقوب.

خصائص العربية :

للغة العربية فضلٌ وامتياز عن غيرها من اللغات ، وذلك من جهات عديدة ، وقد أفاض العلماء في ذكر هذه الخصائص قديما وحديثا ، وسيمر بنا في هذه الدراسة من ذلك الشيء الكثير ، ويمكن أن نجمل من خصائص العربية ما يلي :

١- للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها : فإنا نجد أن أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف ، وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة

أحرف. وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة على حرف واحد أو حرفين.

٢- لها فضل من جهة فصاحة مفرداتها : فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان ، أو ينبو عنه السمع. وللعارف بحسن صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاءة قِطعاً ، أو خطباً تسترق الأسماع ، وتسحر الألباب.

٣- أنها أقرب سائر لغات الدنيا إلى قواعد المنطق : حيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريده دون تصنع أو تكلف.

٤- تعدد أساليبها : فهذا مما يشهد بارتقاء اللغة ، وسعة غايتها في البيان ؛ فإن العبارات إذا اختلفت أساليبها تغاير ما تصوِّره في نفوس المخاطبين من المعاني ، وإن كان الغرض واحداً ؛ فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز أو الكناية يغاير الصورة التي تؤدى بلفظ الحقيقة أو القول الصريح. بل الصورة التي يرسمها قولك : " زيد كريم الطبع " غير الصورة التي ينقشها قولك : " زيد ذو طبع كريم " وإن اتحد أصل المراد من المثالين وهو إثبات الكرم لطبع زيد ؛ ولولا أن العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان . وإذا قويت عارضة المتكلم في العربية أمكنه أن يتصرف في الغرض الواحد ، ويُفْرِغُه في أساليب مختلفة.

٥- طرق اختصارها : فتجد أن في كثير من ألفاظها القصيرة غنى وكفاية في الدلالة على المراد.

٦- ارتقاؤها مع المدنية : ومجاراتها سنن التطور الحضاري ، كما سيأتي بيانه لاحقا .

دراسة موضوعات فقه اللغة
المبحث الأول : عوامل تنمية اللغة

اللغة تولد وهي تحمل في طياتها عوامل نموها وتطورها ، واللغة التي لا تنمو لا تكتب لها الحياة . واللغة – كما قيل – كالكائنات الحية ، فهي تولد ضعيفة ، ثم تترعرع وتشبّ وتبلغ أوج عنفوانها، ثم تدبّ إليها الشيخوخة والهرم ، فإما أن تموت ، وإما أن تتوافر لها الأسباب لتعود فتيّةً قويّة ، ويكتب لها النماء والازدهار مرة أخرى .

واللغات ليست متساوية في القدرة على النمو ، ولا متماثلة في المراحل والأطوار ، ولا متكافئة في اكتساب أسباب النماء ، ويتضح ذلك من خلال تقسيم شليجل للغات بحسب أطوار نموها [٤]:

العازلة : الصينية ، التبتية ، والسيامية .

اللاصقة : التركية ، المغولية ، اليابانية .

المتصرّفة : العربية ، والعبرية ، والهندية-الأوربية .

فاللغات العازلة تمثل المرحلة الأولى للنمو اللغوي ، تليها اللغات اللاصقة ، وتأتي اللغات المتصرفة في قمة الهرم في قدرتها على النمو والتطور . ومع أن شليجل قد صنّف اللغات الهندية-الأوربية والعبرية في اللغات المتصرفة ، إلا أن الواقع اللغوي يشير إلى أن اللغات الهندية-الأوربية ما زالت في الطور الثاني ، لأنها تعتمد على اللصق في توليد كلماتها . أما العبرية فقد وصلت إلى الطور الثالث بفضل اعتمادها على العربية عبر تاريخها ، فقد أخذت العبرية قواعد العربية ومفرداتها وأوزانها ، بل حتى خطها في بعض مراحلها . إذن العربية لوحدها من بين اللغات الإنسانية التي وصلت إلى القمة في التطور ، وذلك بالاعتماد على مقوماتها الذاتية .

وقد مرت العربية بمراحل كثيرة ، فاللغة العربية الآن ليست كما كانت عليه في العصر العباسي ، ولغة العصر العباسي ليست كلغة صدر الإسلام ، ولغة صدر الإسلام ليست كالعصر الجاهلي ، ولغة العصر الجاهلي لابد أن تكون مرّت بأطوار كثيرة حتى بلغت النضج الذي وصلتنا فيه .والعوامل التي تؤثر في التطور اللغوي قسمان :

القسم الأول : عوامل ذاتية تنبع من اللغة نفسها .

القسم الثاني : عوامل خارجية وهي البيئة المحيطة باللغة [٥] .

وسيدرس في هذا المنهج القسم الأول ، وهو العوامل الذاتية الداخلية ، ومع تعدّد العوامل الذاتية لتنمية اللغة ، فإن العربية أخذت منها بالحظّ الأوفر والنصيب الأكمل ، فتنوّعت وشملت العوامل التالية :

١- القياس ٢- الاشتقاق
٣- القلب ٤-الإبدال
٥- النحت ٦- التعريب
٧- الارتجال .

---

[٤]- اللغات العازلة: أو اللغات الجذريَّةُ، كاللغة الصينِيَّةِ، وهي اللغات التي كل كلماتها ثابتة غير متغيرة، ويُعَبَّر فيها عن العلاقاتِ النَّحويَّةِ والوظائف التركيبِيَّةِ عن طريق ترتيب الكلام.
اللغات الإلصاقيَّة، كاللغة التركية، وتتركب كلماتها بعناصِرَ لغويَّةٍ مختلفة كاللواصِق (سوابق، لواحق، مُقحَمات).
اللغات التصريفية: كاللاتينِيَّةِ والعربِيَّةِ، وهي اللغات التي يستحيل تقطيع كلماتها ولا وجود مستقل فيها للجذر إنما تشتق الكلمات بتكييف داخلي للجذر.

[٥] - عامل حضاري من أجل مواكبة التطورات العلمية والتقدم الحضاري الإنساني إلى جانب عوامل منها ، انتقال اللغة من السلف إلى الخلف ، تأثر اللغة بلغة أو لغات أخرى ، عوامل اجتماعية حيث تتأثر اللغة أيما تأثر بحضارة الأمة، ونظمها وتقاليدها، وعقائدها واتجاهاتها ودرجة ثقافتها، ونظرها الى الحياة، وأحوال بيئتها الجغرفية وشبؤنها الاجتماعية العامة ....

أولا – القياس

تعريفه:

أ - **تعريفه في اللغة** : القياس مصدر الفعل قاس ، قال ابن منظور : قاس الشيء يقيسه ، قيساً، وقياساً ، و اقتاسه ، و قيَّسه : إذا قدر على مثاله .... ويقال : قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما [٦]

ب - **مفهوم القياس عند علماء النحو واللغة:**

القياس عند النحويين يعني : التقعيد ، أو استخراج القواعد بعد تتبع كلام العرب ؛ حيث كانوا يقيسون كلاماً على آخر من كلام العرب. وبعد ذلك صار القياس بمعنى الإضافة، أي إضافة كلام إلى لغة العرب بعد قياس على لغة العرب.

هذا هو معنى القياس الذي تدور تعريفاته حوله.

قال أبو البركات ابن الأنباري : **" القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"** [٧]

كما عُرِّف بأنه : " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة ، وفروعها ، وضبط الحركات ، وتركيب الكلمات ، وما يتبع ذلك من إعلال ، وإبدال ، وإدغام ، وحذف وزيادة" [٨]

١- أركان القياس : للقياس أربعة أركان :

١_ المقيس عليه وهو الأصل المعلوم ، ويعنون به شيئين : أحدهما المادة اللغوية المنقولة من العرب بطريق السماع ، والرواية بالمشافهة ، أو التدوين.

و ثانيهما: القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة .

٢_ المقيس : وهو الفرع المجهول ، وهو ما كان محمولاً على كلام العرب.

٣_ الشبه أو العلاقة أو العلة الجامعة : وهو ما قدَّره النحويون من أسباب استحق بموجبها المقيسُ حكمَ المقيس عليه.

٤_ الحُكم : وهو ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه.

٢- آراء العلماء في القياس :

يرى ابن فارس " أنه يجب الوقوف عند المسموع من كلام العرب ، وأنه لا يصح لنا أن نقيس قياساً لم يقسه العرب ؛ فهو يرى أن العرب قاسوا ولكن لا يسوغ لنا أن نقيس على ما قاسوه شيئاً ، بل نعتقد أن اللغة وقف. وقد عقد في كتابه الصاحبي باباً عنوانه: (باب القول على لغة العرب ؛ هل لها قياس ، وهل يشتق بعض الكلام من بعض ؟).

قال فيه : " أجمع أهل اللغة - إلا من شذ - أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض " إلى أن قال : " وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا نقيس قياساً لم يقيسوه ؛ لأن في ذلك فساد اللغة ، وبطلانَ حقائقها [٩].

أما ابن جني (وهو ممثل مدرسة أبي علي الفارسي ، وأبي عثمان المازني في التوسع في القياس) **فإنه يرى القياس ، وقد عقد في كتابه (الخصائص) باباً عنوانه : (باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).**

وقال تحته : " هذا موضع شريف ، وأكثر الناس يضعف عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مقوٍّ مُجْدٍ. وقد نص أبو عثمان (يعني المازني) **فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب** ؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل

---

[٦] - لسان العرب (قيس)

[٧] - الإغراب في جدل الإعراب ص٤٥

[٨] - معجم المصطلحات النحوية د. محمد نجيب اللبدي ص١٩١_١٩٢

[٩] - الصاحبي ص٣٥- ٣٦

فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقِست عليه غيره ؛ فإذا سمعت (قام زيدٌ) أجزْت : ظَرُفَ بِشْرٌ ، وكرمُ خالدٌ. قال أبو علي _ يعني الفارسي _: إذا قلت : (طاب الخُشْكُنان) فهذا من كلام العرب ؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب. ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجُرّ ، وإبْرَيْسَم ، وفِرِنْدٍ ، وفيروزج ، وجميعَ ما تدخله لام التعريف.
وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الدِيباج ، والفِرِنْدِ ، والسُّهريز، والآجُرّ _ أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات ؛ فجرى في الصرف ومَنْعِه مجراها....
وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال : يقال دَرْهمت الخُبَّازي ، أي صارت كالدراهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي ..... وحكى أبو زيد : رجل مُدَرْهَم ، قال : ولم يقولوا منه : دُرْهِم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسَه حاصل في الكف ، ولهذا أشباه..... إلى آخر ما قاله ابن جني في ذلك الباب [١٠].

٣- طريقة العلماء في استنباط قواعد القياس :

من الجلي أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ؛ فإذا وجدوا في الكلم نفسها ، أو تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة استنبطوا منها قاعدة ؛ ليقاس على تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها.
وقد يختلفون في صحة القياس لأسباب منها [١١]:
١- أن يتوافر لدى العالِم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب قاعدة ؛ فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكمٌ كلي ؛ فيَقْصُر الأمر على السماع.
٢- قد يستوي الفريقان ، أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر ؛ فلا يتخطى به حد السماع.
٣- اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر؛ ليقاس عليها ؛ فيختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها وإعرابها.
ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلِّم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة لا يقيم لذلك الكلام وزناً ، ولا يعوِّل عليه شيء من أحكام اللسان.
وإذا تبادر إلى ذهن عالم في فهم الكلام ، وإعرابه وجهٌ يفتح له السبيل لأن يستنبط منه حكماً ، ويقيم منه قاعدة _ فقد يتبادر إلى ذهن غيره في فهمه وإعرابه وجهٌ يطابق أصلاً من الأصول الثابتة من قبل ؛ فيخالف في ذلك الحكم ، ويراه خارجاً عن سنن القياس ، ومبنياً على غير أساس.

٤- تقسيم اللغة من حيث القياس والاستعمال:

قسم ابن جني اللغة من حيث القياس والاستعمال ، وكون الكلام في ذلك مطرداً أو شاذاً إلى أربعة أقسام ، وهي [١٢]:
١ _ مطرد في القياس والاستعمال جميعاً : وهذا هو الغاية المطلوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد . فالفاعل يطرد رفعه قياساً واستعمالاً ، والمفعول به يطرد نصبه قياساً واستعمالاً ، والمجرور يطرد جره قياساً واستعمالاً.
٢ _ مطرد في القياس شاذ في الاستعمال : وذلك نحو الماضي من الفعل : يَذَر ويدع. وهذا تتحامى ما تحامت العرب من ذلك ، و تجري في نظيره على الواجب في أمثاله من ذلك : وذر، وودع ؛ لأنهم لم يقولوها.
٣ _ المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس : نحو قولهم : استصوبت الشيء ، ولا يقال : استصبت ، وكذلك استحوذ ، واستنوق الجمل.

---

[١٠] - الخصائص ٣٥٦/١_٣٦٧.
[١١] - القياس للشيخ محمد الخضر حسين ص٦٩_٧٠ .
[١٢] - الخصائص ١٣٨/١_١٤١ و ١٥٥ و ١٦٠_١٦٢ و ١٧٦_١٧٧.

٤_ الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً : وذلك كتَتْميم مفعول فيما عينه واو نحو : ثوب مصون ، ومسك مَدْوُف ، وحكى البغداديون : فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه.
وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال ؛ فلا يسوغ القياس عليه ، ولا ردُّ غيره إليه ، ولا يحسن _ أيضاً _ استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية.
قال ابن جني بعد ذلك : " واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال ، وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ، واستصوب أدَّيتَهُما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد السمع فيهما إلى غيرهما؟
ألا تراك لا تقول في استقام : استقوم، ولا في استساغ : استسوغ ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في أعاد: أعْود"

٥- **المؤلفات في القياس:**

اعتنى العلماء في القياس، **ولعل أظهر وأكثر من اهتم به في القديم أبو الفتح ابن جني في كتابه الخصائص، حيث ضمنه آراءه في القياس، وذلك في مواضع متفرقة من الكتاب .**
وكذلك السيوطي في المزهر حيث تكلم على القياس في مواضع ومنها ما ذكره في النوع الثاني عشر: معرفة المطرد والشاذ.
وكذلك المحدثون تكلموا على القياس، ويأتي في مقدمة أولئك **الشيخ محمد الخضر حسين** في كتابه **(القياس في اللغة العربية).** ويكاد يكون أهم كتاب مفرد في هذا الباب على صغر حجمه.
ومن أعظم الكتب المعاصرة كذلك كتاب: (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية د. عبدالفتاح البجة) ، وعدد من المؤلفين في فقه اللغة .

٦- **الحاجة إلى القياس في اللغة :**

يقول الشيخ محمد الخضر حسين مبيناً الحاجة إلى القياس في اللغة [١٣]: " وضعت اللغة ليعبر بها الإنسان عما يبدو له من المآرب، ويتردد في نفسه من المعاني. ومن البيِّن جلياً **أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عيَّنها كالسماء والمطر والنبات والعلم والعقل، وتوسل للدلالة على بقيتها بمقاييس قدَّرها. والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح. ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها،** فيقع في نقيصة العي والفهاهة، ويُكْثِر من الإشارات التي تخرج به عن حسن السمت والرزانة، ويرتكب التشابيه محاولاً بها إفادة أصل المعنى، لا كما يستعملها اليوم حليةً للمنطق، ومظهراً من مظاهر البلاغة.
ولو صح أن يضع الواضع لكل معنىً لفظاً يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها، وتباين وجوهها. **فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها.**
وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات في الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء، وتودُّ لو صرف الواضع هذه المترادفات إلى جانب من المعاني التي تركها لحكم القياس. وجواب هذا أن للمترادفات في بلاغة القول، ورصانة تأليف الكلم، وإقامة وزن الشعر، وتمكين القافية _ فضلاً لا يغني غيرها فيه غَناءها؛ فهي من مفاخر اللغة، ودلائل سعة بيانها؛ فالمترادفات تسد وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس، ولا ننسى أن الكثير من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات، أو من ملاحظة اختلاف دقيق في الأحوال والصفات. هذا وجه الحاجة إلى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها. ولا يخفى عليك بعد هذا وجه الحاجة إلى فتح باب القياس في نظم الكلام، وما يعرض من الكلم نحو التقديم

[١٣] - القياس ص٣٢_٣٤.

والتأخير، والاتصال والانفصال، والإعراب والبناء، والحذف والذِكر؛ فإن تباين الأغراض، وتشعب العلوم، وتفاوت عقول المخاطبين، واختلاف أذواقهم _ مما يستدعي إطلاق العنان للمتكلمين، يذهبون في البيان كل مذهب قيم، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع، والشاعر المفلق، والكاتب المبدع، والمناظر المفحم، والمحاضر الغواص على الدرر، والعلامة المجلي للمعاني الغامضة في أجمل الصور"

٧- المُحْدَثون والقياس:

واجهت العربية مشكلات كثيرة بسبب ما جدَّ في العصر الحديث من علوم ومصطلحات، ومذاهب ثقافية وفكرية، ومظاهر حضارية لا حصر لها؛ فعاد المُحْدَثون من علماء العربية إلى السؤال القديم: هل يجوز أن نقيس على كلام العرب؟

فمنهم من منع ذلك، ولم يأخذ به ، و **منهم - وهم الأكثرية - من رأى القياس باباً جائزاً، وطريقاً حسناً من طرق تنمية اللغة**، بل إن القياس يفوق التعريب، والارتجال، والترجمة.

وبعد نقاش طويل توصل المحدثون إلى قبول القياس بالشروط التي ارتأوها والتي منها:

١_ وجود الضرورة أو الحاجة الملحة: فاتفقوا على أن القياس للضرورة أو الحاجة الملحة، ولمواجهة الجديد؛ فتلك دوافع مقنعة تدعو إلى القياس؛ فليست المسألة ترفاً، ولا لعباً.

٢_ أن يكون القياس على المطرد لا النادر.

٣_ أن يقوم به المجامع اللغوية، وأن يكون تحت نظر العلماء.

٤_ ألا يكون القياس في الأساليب ؛ لأننا لسنا بحاجة إليها ، وإنما يكون القياس في الصيغ كالمصادر، وأسماء الآلة وغيره في حدود الكلمات المفردة. وفي الدلالات، كالتوسع في المدلول ليعم، ويستوعب أشياء أخرى، كالخمر عندما توسعوا في مدلولها، والسيارة التي كانت تعني القافلة في القديم؛ فكان هناك خيارات أمام المجامع اللغوية، إما أن ننقل معنىً قريباً إلى قريب، فيتوسع في السيارة - مثلاً - فتُطلق على كل شيء يسير، وإما أن تؤخذ اللفظة الأجنبية؟ ومثال ذلك يقال في قياس قطار. هذا وقد اقتصر المجمع في بعض دوراته على الأخذ بالقياس في مسائل معينة رأى مسيس الحاجة إليها؛ فكان من قراراته :

١- جعل المصدر الصناعي (وهو ما ختم بياء مشددة بعدها تاء لغير الفاعلة كالجاهلية والرهبانية) مصدراً قياسياً. وذلك لشدة الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن كثير من حقائق العلوم والفنون؛ فبناءً على ذلك قرر المجمع الإتيان بأي مصدر صناعي بإضافة الياء المشددة مثل: اشتراكية، جمهورية.

٢- صياغة (فِعالة) للحرفة مثل: جزارة، برادة، نحاته.

٣- كذلك (فُعال) للمرض: زُكام، صُداع، فأي مرض يجوز أن يصاغ على فعال كما صاغت العرب ما كانت تعرفه.

٤- (تِفعال) للدلالة على المبالغة في الشيء والكثرة: ترحال، تجوال.

٥- (مَفْعَلة)للدلالة على كثرة الشيء في المكان ، مثل: مأسدة، ومنحلة.

ثانيا – الاشتقاق

تمتاز اللغة العربية ومثيلاتها من اللغات المتصرفة بتغير الجذر بتغير حركته ، وامتزاجه بعناصر أخرى في أوله أو وسطه أو آخره ؛ لتدل على معان مختلفة . هذه التغيرات في الجذر تسمى الاشتقاق ، واللغات التي تعتمد هذه الوسيلة في النماء ، تسمى لغات اشتقاقية ، ومنها اللغات السامية .

واللغات السامية تمتاز بحصول معظم الاشتقاق بواسطة تغيير الحركات (" ق ت ل " أصل يتضمن معنى القتل ، وبتغيير الحركات نشتق أفعال وأسماء وصفات ، تتضمن المعنى الأصلي وزيادة : قُتل – قَتْل – قاتل – مقتول – قتيل – قتول – قِتال – قتلى – مقاتل .....

وتكاد العربية تنفرد من بين اللغات السامية بعموم الاشتقاق واطراده ، إلى جانب تميزها بالإعراب للدلالة على المعاني النحوية .

وتمتاز العربية بأصول تتكون من صوامت ثابتة تبقى على اختلاف صور اللفظ ، وتقوم حروف المد (الصوائت) بوظيفة تنويع المعنى ، إلى جانب ما يسمى بحروف الزيادة (سألتمونيها)

١- تعريفه :

أ- في اللغة: الاشتقاق في اللغة أخذ شيء من شيء. قال ابن منظور :" اشتقاق الشيء: بنيانه من المرتجل ، واشتقاق الكلام : الأخذ به يميناً وشمالاً ، واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه" [١٤]

ب - **في الاصطلاح: عرف الاشتقاق بعدة تعريفات منها :**

١- هو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنىً ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها؛ ليُدَلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة؛ لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة [١٥].

٢- " عملية استخراج لفظ من لفظ، أو صيغة من صيغة أخرى"

٣- " استخراج لفظ من لفظ آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية "

٤- " أخذ كلمة من كلمة أخرى أو أكثر مع تناسبٍ بينهما في اللفظ والمعنى " [١٦]

أمثلة على الاشتقاق: ضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حَذِر، وهكذا...

٢- معرفة الاشتقاق:

تكون طريقة معرفة الاشتقاق من **خلال تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطرادٍ ، أو حروفاً غالباً** ، نحو ضَرْب فإنه دال على مطلق الضرب فقط ، أما ضارب ومضروب، ويضرب، واضْرب فكلها أكثر دلالة، وأكثر حروفاً . وضَرب الماضي مساوٍ حروفاً، وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في (ض ر ب) وفي هيئة تركيبها.

هذا هو الاشتقاق الصرفي المعروف المحتج به الذي ينصرف الذهن إليه عند إطلاق الاشتقاق، وهو ما يعرف عند بعض اللغويين كابن جني بالاشتقاق الصغير أو الأصغر، حيث قال:

" فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول، فتتقَّراه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك ما تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمى، والسلامة، والسليم: اللديغ؛ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته، وبقية الأصول غيره كـ : تركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على ما في أيدي الناس من ذلك؛ فهذا هو الاشتقاق الأصغر" [١٧]

٣- أقوال العلماء في وقوع الاشتقاق في اللغة:

قال السيوطي : " واختلفوا في الاشتقاق الأصغر؛ **(١) فقال سيبويه، والخليل، وأبو عمرو، وأبو الخطاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وابن الأعرابي، والشيباني، وطائفة: بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق.** (٢) **وقالت طائفة من المتأخرين اللغويين : كل الكلم**

---

[١٤] - لسان العرب (شقق)

[١٥] - المزهر للسيوطي ٣٤٦/١ .

[١٦] - من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ص٦٢.

[١٧] - الخصائص ٤٩٠/١.

مشتق؛ ونسب ذلك إلى سيبويه والزجاج. **(٣) وقالت طائفة من النظار: الكلم كله أصل،** والقول الأوسط تخليط لا يعد قولاً؛ لأنه لو كان كل منها فرع للآخر لدار أو تسلسل، وكلاهما محال؛ بل يلزم الدور عيناً؛ لأنه يثبت لكل منها أنه فرع، وبعض ما هو فرع لابد أنه أصل؛ ضرورةَ أن المشتق كله راجع إليه - أيضاً - لا يقال: هو أصل وفرع بوجهين؛ لأن الشرط اتحاد المعنى، والمادة، وهيئة التركيب؛ مع أن كل منها مفرَّع عن الآخر بذلك المعنى [١٨].

وقال ابن فارس : " باب القول على لغة العرب هل لها قياس، وهل يشتق بعض الكلام من بعض" :

" أجمع أهل اللغة -إلا من شذ منهم - أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان ، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر ، تقول العرب للدرع : جُنَّة، وأجَنَّه الليل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور، وأن الإنس من الظهور؛ يقولون: آنَسْتُ الشيء: أبصرته. وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم وجهله من جهل. قلنا: وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف؛ فإن الذي وقفنا على أن الاجتنان التستر هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق منه. وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقتبس قياساً لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فسادَ اللغة وبطلان حقائقها.

ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن [١٩].

٤- وقد اختلف علماء اللغة في ما بينهم في حدّ الاشتقاق :

فذهب النحويون إلى أنه : " أخذ شيء من المصدر ليدل على حدث وصاحبة " ؛ فيشمل : اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل فقط ، أو ما عرف بالمشتقات النحوية

وذهب الصرفيون إلى أنه : " أخذ شيء من غيره ليدل على ذات وحدث ، وله ارتباط بتلك الذات من حيث الوقوع منها أو عليها ، أو فيها أو بواسطتها " ؛ فيشمل اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسمي الزمان والمكان ، واسم الآلة . والتي تعرف بالمشتقات الصرفية .

أما اللغويون فيرون أنه : " أخذ شيء من غيره مطلقا ، سواء دل على ذات وحدث معا أو لا ؛ فيشمل كل ما أخذ من غيره من الكلمات (مشتقات نحوية وصرفية ، وغيرها مما يشترك في أصل لغوي فيدخل فيه المشتق من المصادر والمشتق من الذوات نحو : استحجر الطين ، واسترجلت المرأة ....) فالاشتقاق عند اللغويين أعم وأشمل مما عند سواهم .

٥- أصل المشتقات :

اختلف العلماء في أصل المشتقات : **فذهب البصريون إلى أنه المصدر** (اسم الذات المعنوي) وحجتهم أنه يدل على الحدث مجردا من الزمن ؛ فهو أخف ، **وذهب الكوفيون إلى أن أصل الاشتقاق الفعل** ؛ لأن المصدر يأتي بعده في الترتيب و يصح لصحته ويعتل لاعتلاله ، وهو العامل فيه ، ولا يمكن أن يُتصور معناه دون وجود الفعل .

وقد رجّح القدماء رأي البصريين ، لكن اللغويين المحدثين يرون أن أصل الاشتقاق هو الجذر اللغوي الذي يتألف من ثلاثة صوامت (س ع د)

٦- التغييرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق:

قال السيوطي: " ثم التغييرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق خمسة عشر:

الأول _ زيادة حركة، كعِلْم وعَلِم.

الثاني _ زيادة مادة، كطالب وطلب.

الثالث _ زيادتهما، كضارب وضَرَب.

الرابع _ نقصان حركة، كالفرس من الفرس.

الخامس _ نقصان مادة، كثبت وثبات.

السادس _ نقصانهما، كنَزَا ونزوان.

---

[١٨] - المزهر ٣٤٨/١.

[١٩] - الصاحبي ص٣٥_٣٦.

السابع _ نقصان حركة وزيادة مادة، كغضبى وغضب.
الثامن _ نقص مادة وزيادة حركة، كحرم وحرمان.
التاسع _ زيادتهما مع نقصانهما، كاستنوق من الناقة.
العاشر _ تغاير الحركتين، كبَطِر بَطَراً.
الحادي عشر _ نقصان حركة وزيادة أخرى وحرف ، كاضرب من الضرب.
الثاني عشر _ نقصان مادة وزيادة أخرى ، كراضع من الرضاعة.
الثالث عشر _ نقص مادة بزيادة أخرى وحركة ، كخاف من الخوف؛ لأن الفاء ساكنة في خوف؛ لعدم التركيب.
الرابع عشر _ نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط، كعِدْ من الوَعْد؛ فيه نقصان الواو وحركتها وزيادة كسرة.
الخامس عشر _ نقصان حركة وحرف وزيادة حرف، كفاخر من الفخار، نقصت ألف، وزادت ألف وفتحة [٢٠]"

٧- المؤلفات في الاشتقاق:

أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين منهم الأصمعي، وقطرب، وأبو الحسن الأخفش، وأبو نصر الباهلي، والمفضل بن سلمة ، والمبرِّد، وابن دريد، والزجَّاج، وابن السراج، والرماني، والنحاس، وابن خالويه ، **وممن كتب في الاشتقاق** العلامة محمد بن علي الشوكاني في كتابه (نزهة الأحداق) ،و صديق خان × في كتابه (العلم الخفاق من علم الاشتقاق).
ومن المحدثين عبدالقادر المغربي في كتابه (الاشتاق والتعريب)، و عبدالله أمين في كتابه (الاشتقاق) **وأما الذين أودعوه مؤلفاتهم من المحدثين فكثير** منهم د. إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) ود. علي عبدالواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) ود. إميل يعقوب في كتابه (فقه اللغة العربية وخصائصها) وغيرهم كثير .

٨- **العلاقة بين الاشتقاق والتصريف :**

الاشتقاق والتصريف مقترنان ، وأحدهما طريق إلى معرفة الآخر : **فقد تكون معرفة وزن كلمة ما طريقا إلى معرفة أصل مادتها الاشتقاقية إذا كان الوزن فيها أظهر** ، نحو : الاصطفاء والاضطراب والاستسقاء .... **وقد تكون معرفة الأصل الاشتقاقي طريقا لمعرفة الوزن والبناء ، وسبيلا للتفريق بين الأوزان المتشابهة** ، نحو : المناعة والمجاعة ، فهما من منع وجاع ، فالوزن في الأول فعالة وفي الثاني مفعلة .
إضافة إلى ذلك لا يكون الاشتقاق إلا عن طريق التصريف وتغيير صور المفردات .

٩- أقسام الاشتقاق:

١- الاشتقاق الصرفي : وهو ما يسميه ابن جني بالصغير أو الأصغر :

هو " أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية ؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة اختلفا لأجلها حروفا أوهيئة " ويكون الاختلاف بزيادة حرف أو أكثر ، أو بتغيير بعض الحكات ، نحو : ضَرَبَ وضارِب من الضرْب .
وعرفه السيوطي في المزهر بأنه : " أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب ؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة "
وهذا النوع هو المعنيُّ عند إطلاق (الاشتقاق) ولهذا يسمى الاشتقاق العام ، ويشمل المشتقات الصرفية ، والاشتقاق من أسماء الأعيان ، وغير ذلك .

[٢٠] - المزهر ٣٤٨/١_٣٤٩.

يقول ابن جني : " الاشتقاق عندي ضربان : صغير وكبير ؛ فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه ؛ وإن اختلفت صيغه ومبانيه ، وذلك كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه ، نحو : سلِم ، ويسلم ، وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم (اللديغ) " ..... أسلم يسلم استسلم مسلم مستسلم .
وهكذا يحقق الاشتقاق للألفاظ اللغوية الحفاظ على الترابط بين أفراد الأسرة اللغوية ، ومن هنا كانت له أهمية كبيرة في تجديد وتنويع المعاني .
وهذا النوع من الاشتقاق قياسي ؛ لأنه لا يعقل أن يُسمع جميع المشتقات في كل مادة لغوية ؛ فكثير من الصيغ التي يجوز اشتقاقها لا وجود لها في نص صحيح من نصوص اللغة ؛ فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل واسم مفعول مرويان عن العرب ، فالمشتقات تنمو وتكثر عند الحاجة إليها .

٢- الاشتقاق الكبير :

وأول من قال به ابن جني و سماه الأكبر ، وهو " ما اتحد في اللفظان في أعيان الحروف واختلفا في ترتيبها ، مع اشتراك المعنى " وهو المعروف عند الصرفيين بـ (القلب المكاني) نحو : جال وجلا . قال عنه السيوطي في المزهر : **" ما يحفظ المادة دون الهيئة "**
ووضحه ابن جني بقوله : " أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ؛ وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه "
من أمثلة ذلك : تقاليب الأصل (ج ب ر) هي أين وقعت للشدة والقوة : جبرت العظم ، الجبْر: الملِك (لقوَّته) رجل مجرِّب : قوي بالتجربة ، الأبجر : قوي السرّة ، البُرْج لقوته في نفسه وقوة ما يليه ، رجّبْتُ الرجلَ إذا عظمته ، ور جب للشهر الذي تعظمه العرب .
وأكثر الأمثلة التي قلبت هذا القلب ثلاثية ، وقد وردت صور من القلب في الثلاثي المزيد ،نحو: أذهبَ في مِشيته ، وأهبذ ، وأشفى على الأمر وأشاف ، وفي الرباعي المجرد ، نحو : هجهجت السبع ، وجهجهت : إذا صحت به وزجرته ، وكبكبت الشيء وبكبكت : إذا طرحت بعضه على بعض . وفي الرباعي المزيد ، نحو : اضمحلّ الشيء وامضحلّ ، واكرهفّ السحاب واكفهرّ . وفي الخماسي ، نحو : زبرجد و زبردج ، وهو نادر .
ولا بد من الإشارة إلى الفرق بين استعمال تقيلبات المادة اللغوية عند الخليل بن أحمد ، ومن سار على نهجه من أصحاب المعاجم كابن دريد والأزهري ، وعند ابن جني في بنائه الاشتقاق على هذه التقليبات ؛ فهي عند الخليل مجرد وسيلة إحصائية لحصر مفردات اللغة ؛ إذ لم يحاول الخليل أو غيره أن يرجعوا التقليبات إلى معنى واحد ، ولعل فكرة التقلبات عند الخليل هي التي أوحت لابن جني بهذا النوع من الاشتقاق .
وابن جني وإن أثار البحث في هذا النوع من الاشتقاق ؛ إلا أنه أشار إلى كونه صعب التطبيق على جميع ألفاظ اللغة ، يقول : " اعلم أننا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة ، بل إذا كان ذلك متعذرا صعبا ؛ كان تطبيق هذا ، وإحاطته أصعب مذهبا وأعزّ ملتمسا "
وقد واجهت فكرة ابن جني انتقادا بالتعسف والتكلف والبعد عن الحقيقة ؛ حيث ذكر **السيوطي** أن هذا النوع من الاشتقاق ليس معتمدا في اللغة ، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق لغة العرب .
ومن المحدثين **د. إبراهيم أنيس** الذي ذكر أن القدر الذي عرضه ابن جني من أمثلة هذا النوع يعدّ ضئيلا متكلفا ، إذا ما قيس بحجم مواد العربية التي حوتها المعاجم ، وأنه ليس له أثر في تنمية الألفاظ ، وكل هه الانتقادات لا تلزم ابن جني ، ولا تدخل عليه ؛ لاعتذاره بصعوبة هذا النوع من الاشتقاق .
ويمكن القول أن هذا النوع من الاشتقاق يحقق للعربية قدرا من الفوائد منها :

- تصحيح المعاجم بتحقيق الصلة الموحِّدة بين المواد .
- الوقوف على الممات أو الدخيل .
- اعتماد الجامعة المعنوية بين مواد الثلاثي ،كاعتمادها بين مفردات كل مادة .

٣- الاشتقاق الأكبر :

هو " ما اتحد فيه المشتق والمشتق منه في بعض الحروف واختلفا في الباقي ، وكان المختلف فيه متحدا مخرجا أو صفة "
ويعرفه بعض العلماء بأنه : " ارتباط بعض المجموعات الثلاثية ارتباطا عاما لا يتقيد بالأصوات نفسها ؛ بل بترتيبها الأصلي ، والنوع الذي تندرج تحته "
فمتى دارت تلك المجموعات الثلاثية على ترتيبها الأصلي ؛ فلابد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة ، سواء احتفظت بأصواتها نفسها أو استعاضت عن تلك الأصوات أو بعضها بأصوات أخر تقاربها مخرجا أو تتحد معها في الصفات .
من أمثلة الأصوات متحدة المخرج : ساطع وصاطع ، خطيب مسقع ومصقع ، السراط والصراط ، صقر سقر وزقر .
ومن أمثلة ما تقارب مخرجه : كشط الجلد وقشطه ، هتنت السماء وهتلت ، أزّ وهزّ .
ومن أمثل ما اتحد في الصفة : امتقع لونه وانتقع .
ومثال ما تغيرت كل حروفه بما يوافقها مخرجا أو صفة ، نحو : سلب وصرف (لإفادة معنى السلب) و عصر وأزل (لإفادة معنى المنع)
وقد عقد ابن جني لهذا الضرب من الاشتقاق بابا في الخصائص سماه (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) ويلاحظ أنه لم يسمه اشتقاقا .
وقد أدرك اللغويون القدامى إمكانية وقوع التبادل في أصولا بعض الألفاظ ؛ فأنشأوا يلتمسون الشواهد على تقارب المعنى بين الصورتين (المبدلة والمبدل منها) وانطلقوا يؤكدون أن ذلك من سنن العرب في كلامهم .
ويلاحظ في هذا النوع من الاشتقاق أنه لا يمكن معرفة الأصل المشتق منه ، والفرع المشتق ، كما أن العلماء لم يقرروا مبدأ معينا للتمييز بينهما ، كما فعلوا في غيره من أنواع الاشتقاق ما حدا ببعض المحدثين إلى إصدار رأي جريء ردّ فيه هذا النوع من الاشتقاق ، وأرجعوا أكثر صوره إلى ضرب من التطور الصوتي ، الذي يدخل أحيانا في اختلاف اللهجات ، ومن المتقدمين من كان له مثل هذا الرأي (رد كثير من صور الإبدال إلى اختلاف اللهجات) كابن خالويه وأبي الطيب اللغوي .

صلة هذا الإبدال بالاشتقاق :

اختلف الباحثون في الإبدال اللغوي وصلته بالاشتقاق ؛ فاعتبره بعضهم أحد أنواع الاشتقاق ، وسماه الاشتقاق الأكبر ، وهو الأستاذ عبد الله أمين في كتابه (الاشتقاق) وأخرجه كثيرون من حيز الاشتقاق ، واعتبروه ظاهرة صوتية تقوم على استبدال بعض الحروف ببعض ؛ كابن جني والسيوطي من القدماء ، وإبراهيم أنيس من المحدثين .
وتكمن فائدة هذا النوع من الاشتقاق في اكتشاف أسرار العربية ، ودوران المادة اللغوية العربية حول معنى واحد ، ومدى ثنائية العربية أو ثلاثيتها منذ نشوئها ،حين يحمل حرفان من اللفظ المعنى الأصلي ، ويعمل الثالث على تنويع المعنى ، في نحو : قطع وقطل وقطف وقطم ؛ فالحروف التي زادت على القاف والطاء نوعت معنى القطع ، ومناسبة حروفها لمعانيها ، حين يستعمل الصوت الأقوى للمعنى الأقوى في نحو : أزّ وهزّ ، وخضم وقضم ، ونضح ونضخ . وهي مزايا لها أثرها و خطرها اللغوي .

وهناك تقسيمات أخرى لبعض المحدثين كعبدالله أمين في كتابه الاشتقاق، وغيره ممن كتبوا في الاشتقاق، حيث يقسمون الاشتقاق تقسيماً أخر على النحو التالي :

١- الاشتقاق الصرفي الصغير _ كما مر _ وعرفه بأنه: انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في الأحرف الأصلية، وفي ترتيبها. .

٢- الاشتقاق الكبير: ويقصد به انتزاع كلمة من أخرى بتغيير في بعض أحرفها مع تشابه بينهما في المعنى، واتفاق في الأحرف الثابتة وفي مخارج الأحرف المغيَّرة.

٣- الاشتقاق الكُبَار، أو ماسماه ابن جني: الاشتقاق الكبير أو الأكبر: وهو أن تتحد الكلمات في بعض الحروف، وتختلف في باقيها مع اتحادها في المخرج. مثل: نعق ونهق: العين والهاء حرفان حلقيان. ومثل: هتن، وهتل، وهطل.

٤_ الاشتقاق الكبَّار: وهو أن يؤخذ من كلمتين أو أكثر كلمة واحدة، وهو ما يعرف بالنحت. مثاله قولهم في: أدام الله عزك: د معزة، وفي: لا حول ولا قوة إلا بالله: حوقلة، وفي بسم الله: بسملة. وسيأتي مزيد حديث عن النحت بخصوصه.

ثالثا – القلب والإبدال

أولا - الإبدال :

١- **تعريفه :**

أ _ **في اللغة** : الإبدال في الأصل جعل الشيء مكان شيءٍ آخر [٢١].

ب _ **التعريف الصرفي للإبدال**: هو جعل حرف مكان حرف آخر، سواء كان الحرفان صحيحين مثل: اصطبر واصتبر، أو معتلين ، مثل : قال وباع أصلها : قَوَل وبَيَع ، أو مختلفين: دينار وقيراط أصلها: دنار وقرَّاط ، والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً مطرداً لغير إدغام تسعة يجمعها: قول ابن مالك: (هدأت موطياً).

ج _ **التعريف اللغوي للإبدال** : يُعَرّف الإبدال في اصطلاح فقه اللغة بتعريفات ، أشهرها تعريفان :

أ- تعريف المتوسعين في الإبدال: حيث يعرفونه بأنه: وضع حرف مكان حرف في الكلمة مع الاتفاق بين الكلمتين في المعنى، أو تقاربهما.

ب- **تعريف غير المتوسعين : كابن جني وغيره ممن يقيدونه ، و هو : إبدال حرف مكان حرف مع تقاربهما في المخرج ، واتحاد الكلمتين في المعنى والمكان ، وألا يتصرف أحدهما تصرفاً كاملاً. ومعنى اتحادهما في المكان: أي أن يكونا في بيئة واحدة** [٢٢].

مثال ذلك: جذا وجثا؛ فمعناهما واحد، ومخرجهما واحد، ولكن العرب أبدلوا إحداهما من الأخرى؛ فإحدى الكلمتين هي الأصل. أما جاس وحاس فهاتان ليس بينهما اتحاد تام في المعنى والمخرج ؛ فليسا داخلين ضمن الإبدال عند غير المتوسعين . أما المتوسعون فيه فيرون أنهما داخلان في الإبدال.

وقد اختلط مصطلح الإبدال ببعض المصطلحات اللغوية الأخرى نحو (القلب) حيث نجد ابن السكيت يسمي كتابه (القلب والإبدال ، وليس فيه شيء من القلب ؛ إنما جميعه في الإبدال . وكذلك استخدم ابن جنى (القلب) كثيرا بمعنى (الإبدال) في حديثه عن الحروف في كتابه (سر صناعة الإعراب) ، وكذلك ورد مصطلح (المعاقبة والنظائر) بمعنى الإبدال ، حيث سمّى الزجاجي كتابه في الإبدال (الإبدال والمعاقبة والنظائر)وابن فارس وابن سيده في كتابيهما (الصاحبي ، والمخصص) استعملا مصطلح (المعاقبة) بمعنى الإبدال .

---

[٢١]- لسان العرب (بدل)

[٢٢] - سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٧/١ و ١٨٠ و ٢١٠ و ٢٨٨ و ٢٥١.

٢- من أمثلة الإبدال :
نقل السيوطي في (المزهر) أمثلة كثير للإبدال نقلها عن أئمة اللغة، ومن تلك الأمثلة [٢٣]:
استأديت عليه، مثل: استعديت . الأيم والأين: الحية. فِنَاء الدار وثِناء الدار. جَدَثٌ وجدفٌ للقبر. أيا وهيا، وإياك وهياك. أرَّخ وورَّخ. وُشَاح وإشاح. وسادة وإسادة. اللثام واللفام. الغيم والغين: السحاب.
٣- الفروق بين الإبدال الصرفي والإبدال اللغوي:
هناك فروق بين الإبدال الصرفي والإبدال اللغوي ومنها:
١- أن الصرفي له قواعد منضبطة ثابتة كما أنه مطرد منقاس ،مثل : إبدال الواو أو الياء همزة في اسم الفاعل: نحو: قائل، وبائع. **أما اللغوي فهو سماعي لا ينقاس ولا يطرد.**
٢_ **الإبدال الصرفي ضروري في الاستعمال** ؛ فالإبدال واجب في مثل: قاول، وسماء، فلا بد أن يقال: قائل، وسماء. **أما الإبدال اللغوي فليس ضرورياً، وإنما هو للتوسع، أو الميل إلى اليسر والسهولة.**
٣_ **الإبدال الصرفي لا يجوز فيه استعمال الصيغة الأصلية** مثل: قاول وإنما يقال: قائل _ كما مر _ فالصيغة الأولى لا تستعمل؛ لأنه لا وجود لها في اللغة، وإنما يؤتى بها للتوضيح والتعليم. **أما الإبدال اللغوي فالصيغتان تستعملان كأن ينطق العرب بالذال أو الثاء مثل: جذا، وجثا.**
٤- **الإبدال الصرفي يقع في حروف محدودة** فابن مالك _ كما مر _ يراها تسعة.
جمعها في قوله: (هدأت موطياً) وفي التسهيل يراها ثمانية جمعها في قوله: (طويت دائماً).
وعلى اختلاف عِدَّتها فهي محصورة. **إما الإبدال اللغوي فليس له حروف محصورة؛ لأنه سماعي واللغة كلها مجال له.**
٤- التأليف في الإبدال :
تنبه علماء العربية للإبدال، وعنوا بجمع الألفاظ المبدلة والتأليف فيها. **ومن أشهر من ألف في هذا ابن السِّكِّيت في كتابه (القلب والإبدال).**
وممن ألف في الإبدال: الزجاجي وهو من علماء القرن الرابع؛ حيث ألف رسالة صغيرة سماها: **(الإبدال والمعاقبة والنظائر).** وهي أصغر من كتاب ابن السكيت.
وكذلك وهو أوسع كتاب **أبو الطيب اللغوي جمع كتاباً سماه (الإبدال). في العربية في الإبدال، ويقع في مجلدين، ويظهر فيه أنه يمثل أوسع تعريف للإبدال؛ حيث لم يشترط الاتفاق بين الكلمتين في المعنى فحسب، وإنما يجعل التقارب بين الكلمتين داخلاً في الإبدال.**
أما الكتب التي تكلمت على الإبدال ضمناً فكثيرة :
فابن فارس أشار إليه في الصاحبي، وكذلك ابن جني؛ حيث ذكره في مواضيع متعددة في الخصائص، وكذلك السيوطي في المزهر؛ حيث أفرد النوع الثاني والثلاثين في معرفة الإبدال، وكذلك أورده في مواضع أخرى من المزهر.
وأما أوسع الكتب التي تكلمت على الإبدال ضمناً وأعظمها فهو كتاب (سر صناعة الإعراب) لا بن جني؛ حيث أودعه خلاصة أرائه وأراء شيخه أبي علي الفارسي في الإبدال .
وكما اعتنى القدماء بالإبدال فكذلك اعتنى به المحدثون، ومن الكتب التي تكلمت عليه ضمناً كتاب (من أسرار اللغة) لإبراهيم أنيس، و(الاشتقاق) لعبدالله أمين، وغيرهما.
٥- أسباب حدوث الإبدال:
بيَّن علماء العربية _ وخصوصاً من ألَّف منهم في الإبدال _ أسباب حدوثه، وأشهر تلك الأسباب ما يلي:
١- **اختلاف اللهجات العربية**: فيرون - على سبيل المثال - أن قبيلة تقول: ثوم، وجدف، والأخرى تقول: فوم، وجدف مما يدل على أنه ليس مطرداً.

[٢٣] - المزهر ٤٦١/١_٤٦٩.

قال السيوطي: " قال أبو الطيب في كتابه: ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة؛ تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنىً واحد، حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد. قال: والدليلُ على أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى . وكذلك إبدال لام التعريف ميماً، والهمزة عيناً كقولهم في أن : عن ؛ لاشتراك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم، وذاك آخرون " [٢٤]

٢- **التقارب الصوتي :** فحلول صوت مكان صوت يؤدي إلى البدل؛ فكثير من الكلمات التي بينها تقارب صوتي وقع فيها إبدال؛ للتغيير الصوتي؛ **وذلك كأن تكون قبيلة تميل إلى الترقيق فتبدل الصاد سيناً، أو العكس كأن تميل بعض القبائل إلى التفخيم فتبدل السين صاداً.**

مثال ذلك: قول: صَقْر وسَقْر، ويساقون، ويصاقون، وصَخْر وسَخْر: مصدر سخرت منه إذا هزأت. وصماخ وسماخ: ثقب الأذن.

٣- **التحريف والتصحيف: وهي الأخطاء التي ترد أحياناً إما عن طريق القراءة، أو السماع.** وذلك كأن ترد كلمة بالدال واللام؛ فيعزى ذلك إلى التصحيف أو التحريف؛ لأنه لا يمكن أن يحدث بين هذين الحرفين إبدال.

٦- الإبدال بين المتوسعين فيه والمضيقين له :

مر بنا في بداية الحديث عن الإبدال عند اللغويين أن له تعريفين أحدهما تعريف المتوسعين فيه، والآخر تعريف المضيِّقين له. والحديث ههنا **بيان لبعض الفروق بين هذين المذهبين في الإبدال؛ فأكثر القدامى يتوسعون فيه - كما مر - ، أما بعض القدامى كابن جني وجميع المحدَثين فإنهم يضيِّقون فيه، ويضيفون إلى التعريف العام شيئاً من القيود ومنها** [٢٥]:

١- **التقارب الصوتي:** فهو شرط أساس عند المحدثين وابن جني؛ فهو لا يرى الإبدال إلا إذا كان بين حرفين متقاربين في المخرج كالذال والثاء، والراء واللام .

ويتلخص هذا الأصل في أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك كـ: الدال، والطاء، والتاء، والذال، والظاء، والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه .

٢- **قلة التصرف لأحد اللفظين** : وذلك بألا يتصرف أحد اللفظين تصرفاً كاملاً، أما إذا تصرف كلٌّ منهما تصرفاً تاماً من ناحية الأفعال، أو المشتقات فلا يكونان من الإبدال؛ بل يكون كل واحد منهما أصلاً بذاته. فلو وجد التقارب الصوتي كما بين الذال، والثاء ولكن التصرف كامل في كلا اللفظين لم يعد ذلك من الإبدال عند ابن جني. مثال ذلك: جَدَثٌ وجَدَفٌ: والجمع أجداث وأجداف وهي القبور. يرى ابن جني أن ذلك من الإبدال؛ لعدم اكتمال التصرف في أحد اللفظين؛ فالأول منهما يتصرف تصرفاً تاماً بحيث يقال: جدث، وأجداث، وأجدثت، وما جرى مجرى ذلك.

ولا يقال مثل هذا في: جدف؛ إذ لم يسمع أجدفت. . .

وبهذا يُخْرج ألفاظاً كثير في اللغة من الإبدال.

٣- **اتحاد المكان: ومعنى ذلك أن تكون الكلمتان مستعملتين في بيئة واحدة** ؛ لذلك فإن ابن جني يرى أن كثيراً من الألفاظ ليست من الإبدال ؛ لأن إحداهما لجماعة ، والأخرى لجماعة أخرى. ومن أمثلة ذلك: أن قريشاً تقول: كشطت، وتميماً تقول: قشطت؛ فالكاف ليست بدلاً من القاف؛ لأن الكلمتين اجتمعتا في قبيلتين؛ فيكون ذلك من اختلاف اللهجات لا من الإبدال.

٤- **الاتفاق التام في المعنى :** فإذا أمكن إيجاد فارق بين الكلمتين أُخْرِجتا من الإبدال.

مثال ذلك: هز وأزَّ؛ فالذين يتوسعون في الإبدال يجعلون هذين اللفظين من الإبدال، والذين يقيدونه ببعض القيود يخرجونه من الإبدال؛ فيرون أن بينها فارقاً؛ فالهز للشيء الضعيف، والأز للشيء القوي.

---

[٢٤] - المزهر ٤٦٠/١.

[٢٥] - سر صناعة الإعراب ١٨٠/١ و ٢١٠ و ٢٢٨ و ٢٥١.

٧- **كيفية معرفة الأصل في الإبدال :**
إذا اتُفق على وجود الإبدال في لفظين سواء عند المتوسعين فيه أو عند غيرهم كابن جني، فكيف يُعرف الأصل منهما ؟
والجواب أن ذلك صعب ؛ وصعوبته تتفاوت من كلمات إلى أخرى، ويحتاج إلى كثرة اطلاع، ورجوع إلى كتب العربية.
ومهما يك من شيء فيمكن أن يُتوصَّل إلى ذلك بأمور مرت الإشارة إليها فيما مضى، ويمكن أن تلخص في أمور ثلاثة :
١- **كثرة الاستعمال :** فقد يكون أحد اللفظين أكثر استعمالاً من الآخر؛ فيحكم على الكثير بأنه هو الأصل _ كما مر التمثيل بـ: بلْ وبَنْ.
٢- **كثرة التصرف: بحيث يكون أحد اللفظين أكثر تصرفاً من الآخر ، فيحكم على كثير التصرف بأنه الأصل،** ومن أمثلة ذلك : ما ذكره ابن جني من قولهم: رجل خامل، وخامن، النون فيه بدل اللام؛ ألا ترى أنه أكثر، وأن الفعل عليه تصرف، وذلك قولهم: يَخْمُل خمولاً
٣- **أن ينص أحد العلماء على الأصل**: كأن يقول الخليل، أو الأصمعي أو غيرهما: إن هذه الكلمة هي الأصل .
ويبقى الإبدال ضرب من الاشتقاق ، ووسيلة من وسائل تنمية اللغة ؛ فيمكن مجاراة لتطور العلوم والحضارة تخصيص اللفظتين المتعاقبتين لمعنيين متشابهين بينهما علاقة معنوية ، وخاصة في المصطلحات العلمية والحضارية ؛ لمواجهة الاستعمالات الجديدة ، (من ذلك : الأزمة والأزبة : الضيق والشدة ، فيسمى الضيق المالي أزمة ، والسياسي أزبة) وهو سبيل لاختصار اللغة ، واستظهارها ، واستبطان أسرارها فعن طريقه تُعرف علاقات الألفاظ ببعض ، واشتراكها في معان محددة .

ثانيا ــ القلب :

مر الحديث عن القلب المكاني عند الكلام على الاشتقاق، والحديث عنه ههنا سيكون فيما يلي:
١- تعريفه :
أ - في اللغة: القلب في اللغة تحويل الشيء عن وجهه [٢٦].
ب - في الاصطلاح: **هو تقديمٌ وتأخير في بعض حروف اللفظة الواحدة؛ فتنطق على صورتين بمعنى واحد .**
وهو : **تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير مع المحافظة على المعنى ،**
مثاله: جذب، وجبذ، وما أطيبه، وما أيطبه.
٢- آراء العلماء في القلب المكاني [٢٧]:
اختلف العلماء في القلب ؛ فمنهم من يراه ويوسعه، ومنهم من يضيقه، ومنهم من أنكره :
١- **ذهب اللغويون إلى وجود القلب، وإلى توسيع دائرته؛ فهم يرون أن كل ما جاء من قبيل (جذب وجبذ) فهو مقلوب،** ولا يعد ذلك إلا لغة واحدة من وضع واحد. وكأن هذا التقديم والتأخير إنما هو عارض في المنطق لسبب من الأسباب اللسانية كالخفة والثقل.
هذا وقد تابع اللغويين في ذلك النحويون من الكوفيين.
٢- **وذهب البصريون إلى أن القلب لا يكون إلا إذا لم يمكن أن يكون اللفظان جميعاً أصليين؛ بحيث يَقصُر أحدهما عن صاحبه، ولا يساويه**. ويرون أن من أدلة القلب عدمَ وجود المصدر، وعدم وجود الإعلال مع وجود موجبه، وقلة الاستعمال، وقلة التصرف .

---
[٢٦] - لسان العرب (قلب)
[٢٧] - الصاحبي ص١٥٣. الخصائص ٤٤٢/١_٤٤٥ و ٢٠٥/٢_٢٠٦ . المزهر ٤٨١/١.

وحينئذٍ يعدون أوسع اللفظين أصلاً للثاني، ويعدون الثاني مقلوباً عنه، ويكون ذلك عندهم من قبيل الوضع الواحد. وكل ما عدا ذلك مما يتصرف فيه اللفظان تصرفاً واحداً كـ: جذب وجبذ فليس بقلب عندهم ، وإنما هما لغتان من وضعين مختلفين، وبذا يُعد كلٌّ من اللفظين أصلاً مستقلاً.

٣- **<u>وذهب بعضهم إلى إنكار القلب: ومنهم ابن درستويه إلى إنكار القلب .</u>**

٣- من الأمثلة على القلب :

عقد السيوطي في المزهر، النوع الثالث والثلاثين للقلب ، واستقصى كثيراً من أمثلته ، ومنها: نغز الشيطان بينهم لغة في نزع، وكلام حوشي، ووحشي ، والأوباش من الناس: الأخلاط ، مثل: الأوشاب .

ومع كل ذلك يبقى القلب من سمات العربية التي أكسبتها الثراء اللفظي حيث يعبر عن المعاني الكثيرة مع قلة الحروف .

رابعا – النحت

النحت عامل من عوامل تنمية اللغة ، و لون من ألوان الاختصار، ونوع من أنواع الاشتقاق عند المحدثين .

١- تعريفه :

أ - **في اللغة : هو مصدر الفعل نحت ينحت نحتاً، أي شقَّه وبراه، وهذبه.**

قال ابن فارس : " النون والحاء، والتاء كلمة تدل على نجر شيء، وتسويته بحديدة.

ونحت النجار الخشبة ينحتها نحتاً. والنحيتة: الطبيعة، يريدون الحالة التي نحت عليها الإنسان كالغريزة التي غرز عليها، وما سقط من المنحوت: نُحاته" [٢٨] وقال ابن منظور : " ونحت الجبل ينحته: قطعه، وهو من ذلك ، وفي التنزيل: [وَتَنْحِتُونَ مِنْ الْجِبَالِ بُيُوتاً فَارِهِينَ " [٢٩]

ب - في الاصطلاح : **أن يُعْمَدَ إلى كلمتين فأكثر، فيُجْعَلَ منهما كلمة واحدة تعبر عن الكلمتين** . ويعرفه العلماء أيضا بأنه : **" أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر ؛ لتدل هذه الكلمة على معنى الذي أخذت منه "**

وهناك تعريف آخر له بأنه : **" أن تعمد إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كل منها أو من بعضها حرفا أو أكثر وتضم ما بقي من أحرف كل كلمة وتؤلف منها جميعا كلمة واحدة فيها أحرف هذه الكلمات ، وما تدل عليه من معنى "**

مثال ذلك: (عبشمي) نسبة إلى عبد شمس، و(حيعل) من " حي على الفلاح "

وفائدة النحت السهولة اللفظية فهو ضرب من الاختصار ، إلى جانب تكثير مفردات اللغة باستحداث كلمات جديدة لمعان مختلفة .

وقد اشتهرت عند العرب عبارات كثيرة الدوران في كلامهم ؛ فنحتوا منها كلمات اختصارا ، نحو : جعفد أو جعفل (جعلني الله فداك) سبّح (قال سبحان الله)

والنحت أصل من أصول الوضع في اللغة ؛ فهو مما سمع عن العرب ، **وقد توقف معظم القدماء بالنحت عند السماع ، وإن اعتبره ابن فارس قياسيا ، وتبعه ابن مالك وبعض المحدثين ، أما مجمع اللغة العربية بالقاهرة فوقف به عند السماع ، ولم يجزْ منه إلا ما كان في العلوم والفنون للحاجة الملحة إلى التعبير عن معان لكلمات متعددة بلفظ موجز .**

ولم يصلنا عن القدماء مؤلفات خاصة بالنحت ، وما جاءنا حوله كان في كتب فقه اللغة وخصائص العربية .

---

[٢٨] - مقاييس اللغة (نحت)

[٢٩] - لسان العرب (نحت)

٢- شروط النحت :

من خلال التعريف الماضي يتبين أنه يشترط للكلمة المنحوتة شروط وهي:

١- أن تكون معبرة عن معنى الكلمات التي أُخذَتْ منها.

٢- أن تَجْمع بين حروف ما أخذتَ منه خصوصاً إذا كان من كلمتين فقط.

مثل: عبدري نسبة إلى عبد الدار، حيث جُمع بين حروف الكلمتين.

أما إذا كان من ثلاث كلمات فلا يشترط الأخذ من كل كلمة مثل: جعفدة من قولهم: جعلني الله فداك؛ فلفظ الجلالة لم يؤخذ منه شيء.

٣- أهم طرق النحت :

حين نستعرض الشواهد الصحيحة المروية عن العرب في النحت ؛ لا نجد نظاما محددا لما يجب الاحتفاظ به من الحروف ، وما يمكن الاستغناء عنه ، و هناك طرق يتم من خلالها النحت، ومن أهمها ما يلي [٣٠]:

١- **إلصاق الكلمة بالأخرى دون تغيير شيء بالحروف والحركات،** نحو: برمائي، واللاإرادي

٢- **تغيير بعض الحركات دون الحروف** نحو: شَقَحْطَب، من : شق حطب.

٣- **إبقاء إحدى الكلمتين كما هي، واختزال الأخرى** ، نحو : مُشْلَوَز منحوت من المشمش واللوز، ومُحَبْرَم من: حب الرمان.

٤- **إحداث اختزال متساوٍ في الكلمتين؛** فلا يدخل في الكلمة المنحوتة إلا حرفان من كلٍّ منهما، نحو: تَعَبْشَم من: عبد شمس.

٥- **إحداث اختزال غير متساوٍ في الكلمتين،** نحو: سبحل من قال: سبحان الله.

٦- **حذف بعض الكلمات حذفاً تاماً دون أن تترك في الكلمة المنحوتة أي أثر،** نحو: طَلْبَق _ أي أطال الله بقاءك _ وهيلل _ قال: لا إله إلا الله _ فإن لفظ الجلالة (الله) حذفت منه الكلمتين، ولم يبق لها أي أثر في الكلمتين المنحوتتين، وقد مر ذلك في الفقرة الماضية عند الحديث عن شروط النحت .

٤- أقسام النحت:

يمكن أن يقسم النحت باعتبار كلماته المنحوتة إلى أربعة أقسام وهي [٣١]:

١- **النحت النِّسبي:** وهو ما يكون لبيان نسبة الشخص إلى قبيلة ، أو مذهب أو غير ذلك، ومن أمثلته : عبدري نسبة إلى عبدالدار، وعبشمي نسبة إلى عبدشمس، وعبقسي نسبة إلى عبدالقيس، ومرقسي نسبة إلى امرئ القيس، وتيلمي: نسبة إلى تيم اللات.

ومن ذلك: شفعنتي، وحنفلتي نسبة إلى مذهب الإمام أبي حنيفة والشافعي - رحمهما الله - .

٢- **النحت الفعلي :** وهو ما يكون في الأفعال، وهو ما ينحت من الجملة دلالة على منطوقها، وتحديداً لمضمونها، نحو : بسمل من قال: بسم الله ، ومن ذلك قول: حيعل وقد مر، وحوقل: أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهلل: أي قال: لا إله إلا الله.

٣- **النحت الوصفي :** وهو أن تنحت من كلمتين كلمة على صفة بمعناها ، أو بأشد من هذا المعنى، ومن أمثلته : صهصلق: صفة للرجل الشديد الصوت الصخاب ، يقال: امرأة صهصلق: صخابة. و نحو : ضِبطر : صفة للرجل الشديد ، منحوت من ضبط وضبر ، وصَلْدم : شديد الحافر ، من صلد وصدمْ.

٤- **النحت الاسمي:** وهو أن تنحت من كلمين فأكثر اسماً ، وهو أقل هذه الأنواع، مثل : جلمد من جلد وجمد، ومن ذلك: الضرغام: الأسد.

و الألفاظ المنحوتة تكاد تشترك في كون معظمها يتخذ صورة الفعل أو المصدر ، وأنها في غالبا على صورة الرباعي ، ومن أمثلة ذلك :

١- كلمة منحوتة من كلمتين سبّح (سبحن ، سبحل)

٢- كلمة منحوتة من ثلاث كلمات حيعل (قال حي على الفلاح)

---

[٣٠] - فقه اللغة د. إميل يعقوب ص٢١٣_٢١٤.

[٣١] - فقه اللغة د. إميل يعقوب ص٢١٣_٢١٤.

٣- كلمة منحوتة من أربع كلمات بسمل .
٤- أكبر عدد من الكلمات نُحت منها كلمة واحدة (لا حول ولا قوة إلا بالله) حوقل .
ومن الكلمات القليلة التي جاءت على صورة الخماسي ، أو أكثر:عبشميّ (منسوب إلى عبد شمس) ، حضرميّ (منسوب إلى حضرموت)[٣٢]

٤- النحت عند العلماء :

كان النحت معروفاً عند العرب قديماً ، ولكنهم لم يعنوا به، ويعد ابنُ فارس فارسَ هذه الفكرة، وإمامها المتوسع فيها. وعلماء العربية قديماً وحديثاً يعدونه رائد هذا المضمار، والمطبق الفعليَّ له ؛ فقد عالجها في كتابه (الصاحبي) ، واعتنى بها عناية فائقة في معجمه (مقاييس اللغة) و تقوم فكرته حول النحت على أن معظم الرباعي والخماسي في اللغة منحوت من أصول ثلاثية ، وساق كثيرا من الأمثلة على ذلك ،وقد بين ابن فارس أن العرب تعرف هذا، ونقل عن الخليل وغيره؛ ليبين أن هذه الفكرة ليست مبتدعة من قِبَلِهِ.

قال كتابه الصاحبي : " وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثره منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: (ضِبَطر) من ضبط وضبر.

وفي قولهم: (صهصلق) إنه من (صهل) و (صلق) وفي (الصِّلدم) إنه من (الصَّلْد) و (الصَّدْم). وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة "[٣٣]

مثل : رجل ضبطر أي شديد ؛ منحوت من (ضبط وضبر) وصهصلق أي العجوز الصخابة ، منحوت من (صهل وصلق) وكلاهما بمعنى الشديد من الصوت . و تبلخص لحمه ، بمعنى غلظ ، منحوت من (بخص ولخص) والبرقش : طائر ، منحوت من (برش ورقش)بحثر ، منحوت من (بحث وبثر) والصقعب : الطويل ، منحوت من (صقب وصعب)

ومع هذا لم يدّعِ ابن فارس النحت في كل رباعي وخماسي ؛ بل اعترف أن منه صنف وضع على هذه الصورة ، مثل : الضِمْجَع : الناقة الضخمة ، والكرنافة : أصل السعفة الملتصق بالنخلة ، والمخضرم ، والطفْنَش : الواسع صدور القدمين .

٥- النحت عند المُحْدَثين [٣٤] :

لقد تنبه المحدثون إلى هذا الفن، وربطوه بالاشتقاق، وجعلوه لوناً من ألوانه، ومن عوامل تنمية اللغة ؛ ولهذا نجد أن أكثر كتب المحدثين التي تناولت عوامل تنمية اللغة والاشتقاق تكلمت عن النحت، حتى سماه بعضهم: الاشتقاق الكُبَّار .

ومع ذلك فقد أجاز النحتَ بعضُ العلماء، وأجازه المجمع اللغوي، بعد جدل طويل بين أعضائه؛ حيث توصلوا في نهاية المطاف إلى جوازه، **وحددوه بشروط وهي :**

١- **الضرورة** : كأن يمر مصطلح من العلوم، أو الفنون، أو المخترعات وما إلى ذلك، فحينئذٍ يُلْجَأ إليه، بل الضرورة ههنا أعظم من الضرورة في باب التعريب؛ لأنهم قيدوه بالمصطلحات، وأن يكون معبراً عن المعنى، وأن تكون الألفاظ المنحوتة مركبة من أصلها، وأن تكون معبرة عن معانٍ متلاصقة لا يمكن أن ينهض بها التعريب، أو الاشتقاق.

٢- **مراعاة أساليب العرب في النحت** : وهذا عسير جداً؛ لأن العرب لم يسيروا على قواعد معينة، وما روي عنهم لا يكاد يجتمع به نظام لغوي واحد؛ فهم - على سبيل المثال- لا يشترطون الأخذ من كل كلمة، وخاصة إذا كانت أكثر من كلمتين.

٣- **التناسب الصوتي :** بحيث يراعى ألا يجمع بين الأصوات المتنافرة؛ كالصاد والجيم في الكلمة المنحوتة.

---

[٣٢] - لمزيد من أمثلة النحت ينظر المزهر ١/٤٨٢_١٨٥، ومن أسرار اللغة ص٨٧_٨٩.
[٣٣] - الصاحبي ص٢٠٩_٢١٠ . معجم مقاييس اللغة ١/٣٣٠_٣٣١.
[٣٤] - من أسرار اللغة إبراهيم أنيس ٩٠_٩٤، وفقه اللغة د. وافي ص١٤٤_١٤٥.

٦- صلة النحت بالاشتقاق :

رأى بعض العلماء أن النحت من الاشتقاق ؛ لأن في كل منهما توليد شيء من شيء ، أو أخذ شيء من شيء ، وفي كل منهما أصل وفرع ؛ لكن كثيرا من العلماء أخرجوه من دائرة الاشتقاق للأسباب التالية :

١- الاشتقاق يسير على قواعد معينة ، ودرسه القدماء والمحدثون دراسة تفصيلية ، ووضعوا فيه مؤلفات مستقلة ، و قسموه إلى أقسام . أما النحت فقد ورد سماعا عن العرب ، ولا يسير على قواعد محددة ، وليس للقدماء فيه مؤلفات مستقلة .

٢- أن النحت يكون من كلمتين وأكثر ، في حين أن غالب الاشتقاق يكون من كلمة واحدة .

٣- أن غاية الاشتقاق استحضار معنى جديد بإحداث تغييرات على الأصل ، أما غاية النحت فالاختصار لا غير .

ومع ذلك يبقى النحت إحدى وسائل تنمية اللغة لمواجهة مستجدات الحضارة ، وتطور العلوم ، ويلاحظ أن كثيرا من المنحوتات قصيرة العمر ، وقدر يسير منها يكتب له البقاء والاستمرار .

خامسا – الارتجال [٣٥]

الارتجال : هو استحداث كلمات جديدة ، أو استعمالها في معانٍ لم ترد سابقاً .

وقد رفض ابن فارس الارتجال في اللغة إذ قال :" إنه ليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه " ..**أما أبو عثمان المازني فقد أجازه** عند ما قال :" إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب " . وأما **أبو علي الفارسي وابن جني فقد أجازا الارتجال من الفصحاء** ، قال ابن جني : " إن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمتْ طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يُسبق إليه . ويشترط ابن جني لجواز الارتجال عدم مخالفته للقياس والسماع ، وإن جاء المرتجل مخالفاً للهجة قائله وموافقاً للهجة غيره ، وإن خالف ما عليه الجمهور.وكان العجاج وابنه رؤبة يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولم يسبقا إليها.

أما النحاة فتحدثوا عن الارتجال عند الكلام على الأعلام المنقولة والمرتجلة :

فالأعلام المنقولة هي التي كان لها معنى قبل العلمية مثل : فضل وأسد ، والأعلام المرتجلة هي التي لم تكن قبل العلمية كلمة من كلمات اللغة مثل : سعاد وأدد .

ويقسم الارتجال قسمين :

أ- **الارتجال اللفظي : وهو اختراع كلمات جديدة** ، مثل : رنوناة : دائمة ، الديدبون : اللهو مارية : لونها لون اللؤلؤ ، الحيرم : البقر.

ب- **الارتجال المعنوي : وهو استعمال الكلمة في معنى جديد** ، مثل : الجَبْر : الملك . المأنوسة : النار .

أما وجه الاستفادة منه في تنمية اللغة : فيرى استيفن أولمان ، أن ابتكار كلمات جديدة هو أحد وسائل تنمية اللغة . ومع أن الارتجال حقيقة في اللغة إلا أن فائدته محدودة ، ويعدّ أضعفَ عوامل تنمية اللغة [٣٦] .

---

[٣٥] - الخصائص ٢٥/٢ ، الخصائص ٣٨٥/١ ، ٢/ ٢١ .

[٣٦] - تمام حسان : الأصول ٢٨٦

سادسا ــ الاقتراض

الاقتراض ظاهرة لغوية اصطلح المحدثون على تسميتها بهذا الاسم ، وهو وسيلة من وسائل تنمية اللغة لا تقل أهمية عن الاشتقاق والقياس ، والمتفق عليه أن المراد بالاقتراض : (أخذ بعض الألفاظ من بعض اللغات بغية التوسع اللغوي) وقد أخذت العربية ألفاظا من لغات مختلفة كالفارسية والتركية واليونانية والعبرية والحبشية ، وغيرها كم نجد بعض اللغات في العالم الإسلامي أخذت من العربية كثيرا من ألفاظها كالفارسية الحديثة والتركية و الأوردية .
واصطلح على تسمية ما دخل العربية من غيرها من اللغات (المُعرّب)

المُــعَــرَّب :

١- تعريفه:

أ - في اللغة : اسم مفعول من الفعل عَرَّب، يعرِّب، والمصدر تعريباً ، والمُعَرَّب: هو الذي جُعِل عربياً.

ب - في الاصطلاح: عرفه السيوطي بقوله: " هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها " [٣٧] وقال الجوهري في الصحاح: " تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العربُ على منهاجها "

٢- أسماؤه :

يُعرف بعدة أسماء تدل عليه، منها :

١- المُعَرَّب ٢-التعريب ٣- الدخيل ٤- المولَّد

يراد بالدخيل الأجنبي ما دخل العربية من مفردات أجنبية سواء في ذلك ما استعمله العرب الفصحاء في جاهليتهم وإسلامهم ، وما استعمله من جاء بعدهم من المولدين .

(اصطلح المحدثون من الباحثين على أن العرب الفصحاء هم عرب البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع الهجري، وعرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري _ ويسمون هذه العصور بعصور الاحتجاج... وأن المولدين هم من عدا هؤلاء ولو كانوا من أصول عربية)

٣- الخلاف في المعرب [٣٨]:

اختلف العلماء في وقوع المعرب في القرآن، على ثلاثة أقوال :

القول الأول: قول الذين أنكروا وقوع المعرّب في القرآن الكريم : وهو قول الإمام الشافعي، وأبي عبيدة، وابن فارس وغيرهم وقد استدلوا على المنع بقوله تعالى : " قُرْآناً عَرَبِيّاً " وقوله: " وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآناً أَعْجَمِيّاً لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ".

وقد شدد الشافعي النكير على القائل بذلك ، وقال أبو عبيدة: " إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين؛ فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول"

وقال ابن فارس معلقاً على قول أبي عبيدة: " فإن قال قائل فما تأويل قول أبي عبيدة فقد أعظم وأكبر ..... وذلك أن القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونها، وفي ذلك ما فيه"

وقال آخرون: " كل هذه الألفاظ عربية صرفة، ولكن لغة العرب متسعة جداً، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلة، وقد خفي على ابن عباس معنى (فاطر) و(فاتح)"

القول الثاني: قول القائلين بوقوعه: وقد استدلوا على ذلك (كما قال أبو عبيد القاسم بن سلام) بما روي عن ابن عباس ، ومجاهد، وابن جبير، وعكرمة، وعطاء وغيرهم من أهل العلم أنهم قالوا في أحرف كثيرة: إنها بلغات العجم، ومنها قولهم: طه، واليم، والطور، والربانيون فيقال:

---

[٣٧] - المزهر ٦٨/١.

[٣٨] - ينظر الصاحبي ص٣٢_٣٣، والمعرب للجواليقي ص٥_٦، والإتقان للسيوطي ١٠٥/٢_١٠٨.

إنها بالسريانية. والصراط، والقسطاس، والفردوس يقال: إنها بالرومية. ومشكاة، وكِفْلَينِ يقال: إنها بالحبشية. وهيت لك إنها بالحورانية؛ فهذا قول أهل العلم من الفقهاء.
وأجاب المجيزون لوقوع المُعَرَّب عن قوله تعالى: " قُرْآناً عَرَبِيّاً " بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربياً، وأن القصيدة بالفارسية لا تخرج عنها بلفظة عربية تكون فيها. وأجابوا عن قوله تعالى: " أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ " بأن المعنى من السياق : أكلام أعجمي ومخاطب عربي.
القول الثالث: التوفيق بين الرأيين والجمع بين القولين: قال أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القولين السابقين : " والصواب عندي مذهبٌ فيه تصديق القولين جميعاً؛ وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب؛ فعرَّبتها بألسنتها، وحوَّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها؛ فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب؛ فمن قال: إنها عربية فهو صادق، ومن قال: أعجمية فصادق "
ومال إلى هذا القول الجواليقي، وابن الجوزي وغيرها. قال الجواليقي: " وذلك أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظت به العرب بألسنتها، فعرَّبته؛ فصار عربياً بتعريبها؛ فهي عربية في هذه الحال، أعجمية الأصل؛ فهذا القول يصدِّق الفريقين جميعاً " ولعل هذا الرأي هو الأقرب للصواب؛ فمن قال في كلمة سرادق _على سبيل المثال_: إنها فارسية؛ بمعنى أنها انحدرت إلى العرب من الفرس فهو مصيب، ومن قال: إنها عربية؛ بمعنى أن العرب كانت تعرفها، وتستعملها قبل نزول القرآنِ الكريمِ، والقرآنُ نزل بلغة تفهمها العرب _ فهو مصيب كذلك.

٤- المؤلفات في المعرب:

من العلماء من أفرد هذا الموضوع بمؤلف خاص، ومن الكتب المؤلفة في هذا ما يلي:
١- المُعَرَّب: لأبي منصور الجواليقي ت٥٤٠هـ فهذا الكتاب أقدم وأشهر مؤلف في هذا الباب.
وكان الغرض من تأليفه جمع الألفاظ المعربة؛ حيث ساق فيه مؤلفه جملة من الألفاظ التي يرى أنها معربة، وتحدث في المقدمة عن الخلاف في المعرب، وعن مذاهب العرب فيه، وعن العلامات التي يعرف بها الأعجمي من الألفاظ.
٢- **في التعريب والمعرب** : وهو المعروف بـ (حاشية ابن برِّي على كتاب (المعرب) لابن الجواليقي.
وهذا الكتاب مصنف صغير عَرَض فيه ابن بري لكتاب (المعرب) للجواليقي، فتعقب أقواله، فأورد حواشيه عليه منسوقة على حروف المعجم؛ حيث درج فيها على إيراد قول الجواليقي، ثم يعقبها مصححاً تارة، ومضيفاً تارة أخرى.
٣- **المهذب فيما وقع في القرآن من المعرب**: للسيوطي ، وقد لخص فوائده في كتابه (الإتقان في علوم القرآن).
هذه أشهر الكتب في المعرب، وأما الكتب التي تكلمت عليه ضمن موضوعات أخرى فكثيرة، مثل كتاب الصاحبي لابن فارس ؛ حيث تكلم على المعرب في عدة أبواب خصوصاً في (باب القول في اللغة التي نزل بها القرآن). وكذلك السيوطي في كتابيه المزهر، والإتقان ، وكثير من كتب المحدثين في فقه اللغة .

٥- علامات العجمة أو المعرب [٣٩]:

قال أئمة العربية تعرف عجمة الكلمة بوجود علامات منها:
١- النقل: وذلك بأن ينقل عن أحد أئمة العربية كالأصمعي أو غيره بأن هذه الكلمة ليست عربية.
٢- مخالفة الكلمة للأوزان العربية: وذلك بأن يخرج الاسم عن أوزان الأسماء العربية، نحو إبْرِيسم؛ فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

[٣٩] - المعرب ص١٠_١١، والمزهر ٢٧٠/١

٣- أن يكون أوله نون ثم راء: نحو: نرجس؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية، وكذلك (نرس) و (نورج) و (نرسيان) و (نَرْجه).
٤- أن يكون آخره زاياً بعد دال: نحو: مهندز؛ فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية.
٥- أن يجتمع في الكلمة الصاد والجيم: نحو: الصولجان، والجص، والصنجق.
٦- أن يجتمع في الكلمة الجيم والقاف: نحو: المنجنيق.
٧ - خلو الكلمة الرباعية أو الخماسية من أحرف الذلاقة ، وهي مجموعة في قولك: (مُرَّ بنفل) ؛ فإنه متى كان اللفظ عربياً فلا بد أن يكون فيه شيء منها نحو: سفرجل، وقُذعمل، وقِرْطَعْب، وجَحْمَرش؛ فإذا جاءك مثال خماسي، أو رباعي بغير حرف أو حرفين من أحرف الذلاقة فاعلم أنه ليس من كلامهم _ أي العرب _ مثل: (عفجش) و (خظائج).
٨- اجتماع الباء، والتاء، والسين: مثل: بستان.
٩- اجتماع الجيم والطاء: نحو: الطاجن، والطيجن.
١٠- يندر اجتماع الراء مع اللام إلا في ألفاظ محصورة: مثل: ورل.
١١- لا يوجد في كلام العرب دال بعدها ذال إلا قليل: ولذلك أبى البصريون أن يقال بغداذ.
١٢- مجيء الشين بعد اللام: قال ابن سيدة في المحكم: ليس في كلام العرب شين بعد لام في كلمة عربية محضة؛ الشينات كلها في كلام العرب قبل اللامات.
١٣- الدراسات التاريخية والبحوث العلمية: فبذلك يمكن القول: إن هذا الحيوان، أو النبات، أو الدواء ليس موجوداً في جزيرة العرب، وبذلك نعرف أن الكلمة ليست بعربية.
* **هذا وقد وجد الباحثون بعد الاستقصاء** أن أكثر ما دخل العربية من أسماء المعبودات والمصطلحات فهو من الهيروغليفية، والحبشية، والعبرانية، وذلك كألفاظ الحج، والكاهن، وعاشوراء من العبرانية. وأما أسماء العقاقير والأطياب فأكثرها هندي كالمسك؛ فإنه في اللغة السنسكيرتية (مشكا) والزنجبيل فهو فيها (زنجابير). وأكثر ما يكون من أسماء الأطعمة والثياب والفرش، والأسلحة، والأدوات، والملابس، والأواني فهو من الفارسية.

٦- **دوافع التعريب :**

يمكن أن تُجمل الأسباب التي دفعت العرب إلى التعريب في ما يلي :

١- **الحاجة أو الضرورة:** وذلك كالأسماء التي تفرَّد بها غير العرب كالفرس من دون العرب ؛ فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي ، وذلك كثير، ومن أمثلته ما يلي:
أ - من الأواني: الكوز، الجرة، الإبريق، الطشت، الخوان، الطبق، القصعة، السُّكُرجَّة.
ب - من الملابس: السَّمُّور، السنجاب، القاتم، الفنك، الدَّلق، الخز، الديباج، السندس.
ج من الجواهر: الياقوت، الفيروزج، البلَّور.
د - من ألوان الخبز: الكعك، الجردق، السميذ، أوالسميد.
هـ - من الرياحين وما يناسبها: النرجس، البنفسج، النِّسرين، الياسمين.
و - من الطيب: المسك، العنبر، الكافور، الصندل، القرنفل.

٢- **الإلغاز والإغراب:** قال السيوطي: " قال ابن دريد في الجمهرة: باب ما تكلمت به العرب من كلام العجم حتى صار كاللغز، وفي نسخة حتى صار كاللغة" ثم ساق لذلك أمثلة، منها: الدَّشت: وهي الصحراء، والبُوصي: السفينة، والأرندَج: الجلود التي تدبغ بالعفْص، والقيروانُ: الجماعة، وأصلها كاروان .

٣-**الإعجاب وخفة اللفظ الأعجمي:** وذلك بأن يعجب العرب بلفظة أعجمية، ثم يعمدون إلى تعريبها. وربما كان اللفظ الأعجمي خفيفاً ؛ فلهذا يستعمله العرب، وربما تناسوا اللفظة العربية أو أهملوها ، مثل: الباذنجان كان يسمى الحدج، ومع ذلك غلب ؛ للإعجاب بما هو غريب.
وكذلك اللوبيا شاعت وأهمل: الدّجَر ، وكذلك الإبريق في لغة العرب يسمى التأمورة.
والتوت يسمى: الفُرصاد ، والأترج يسمى: المُتْك ، والياسمين كان يسمى بالعربية: السَّمسق.
المسك ويسمى المشموم ، و النرجس واسمه : العيهر ، و الأبنوس : السأسم ، والخيار وعربيه القتد ، الرصاص : الآنك ، و الخوخ : الفرسك ، السرو : العرعر .

ولعل من الأسباب التي أدّت إلى شيوع مثل هذه الكلمات المعرّبة :

١- سهولة اللفظ المعرّب .
٢- ارتباط هذه الألفاظ بمدلولاتها المستوردة .
٣- التأخر في وضع البديل العربي .
٤- الجهل بالكلمة العربية البديلة.
٥- الاحتكاك بالأمم الأخرى .
٦- الاعتزاز بالرطانة .
٧- التندّر في استعمال بعض الكلمات الأعجمية ، كما قال نافع حينما أُعْجِب بقراءة أحد تلاميذه : قالون : أي جيّد بالإغريقية ، فأُطلقت هذه الكلمة على التلميذ وعُرِفَ بها .
٨- دلالة اللفظ المعرب على معنى خاص ضمن المعنى العام ، أو العكس مثل : " الرصاص " أصبحت له دلالة غير دلالة الآنك .

٨- طريقة العرب في التعامل مع الألفاظ الأعجمية :

للعرب طريقة في التعامل مع الألفاظ الأعجمية، وقد بين ذلك العلماء الذين تكلموا على المعرب، ويأتي على رأس أولئك أبو منصور الجواليقي ، حيث عقد في كتابه باباً تحت عنوان: **(باب معرفة مذاهب العرب في استعمال الأعجمي)** وتحت هذا العنوان بين هذه المذاهب بقوله: **" اعلم أنهم كثيراً ما يجترئون على تغيير الأسماء الأعجمية إذا استعملوها**. (١) **فيبدلون الحروف التي ليست من حروفهم إلى أقربها مخرجاً. وربما أبدلوا ما بعد مخرجه أيضاً** ، والإبدال لازم؛ **لئلا يدخل في كلامهم ما ليس من حروفهم** . وربما (٢) **غيروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية العرب.** وهذا التغيير يكون بإبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو لإبدال حركة بحركة، أو إسكان متحرك،أو تحريك ساكن. (٣) **وربما تركوا الحرف على حاله لم يغيروه.** (أمثلة) **فمما غيروه من الحرف** ما كان بين الجيم والكاف ، وربما جعلوه جيماً وربما جعلوه كافاً، وربما جعلوه قافاً؛ لقرب القاف من الكاف، قالوا: (كُرْبَجٌ) وبعضهم يقول: (قربق). وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء فاءً. وربما أبدلوه باءً، قالوا: (فالوذٌ) و (فِرِنْد) وقد قال بعضهم (بِرند). وأبدلوا السين من الشين، فقالوا للصحراء: (دَسْت) وهي بالفارسية: (دشت). وقالوا: (سراويل) و (إسماعيل) وأصلها (شروال) و (إشماعيل) وذلك لقرب السين من الشين في الهمس. وأبدلوا اللام من الزاي في (قَفْشَليل) وهي المَغْرَفَة، وأصلها (كَفْجَلاز) وجعلوا الكاف منها قافاً، والجيم شيناً، والفتحة كسرة، والألف ياء. ومما أبدلوا حركته (زور) و (آشوب). **ومما ألحقوه بأبنيتهم**: (درهم) ألحقوه بـ (هجْرَع) و (بَهْرَج) ألحقوه بـ(سَلْهَب) و (دينار) ألحقوه بـ (ديماس) و (إسحاق) بـ (إبهام)، و (يعقوب) بـ(يربوع)، و (جورب) بـ (كوكب)، و (شُبارِق) بـ (عُذَافر)، و (رُزْداق) بـ(قُرْطاس). **ومما زادوا فيه من الأعجمية ونقصوا** (إبْرَيْسَم) و (إسرافيل) و (فيروزو) و(قهرمان) وأصله (قِرْمان). **ومما تركوه على حاله فلم يغيروه (**خُراسان) و (خُرَّم) و (كُرْكم). قال أبو عمر الجَرْمي: وربما خلطت العرب في الأعجمي إذا نقلته إلى لغتها. .... قال: وإذا كان حُكي لك في الأعجمية خلاف ما العلامة عليه فلا ترينه تخليطاً؛ فإن العرب تُخَلِّطُ فيه، وتتكلم به مُخلطاً؛ لأنه ليس من كلامهم، فلما اعْتنقوه وتكلموا به خلَّطوا. وكان الفراء يقول: يُبنى الاسم الفارسي أيَّ بناءٍ كان، إذا لم يخرج عن أبنية العرب.

وقد وقف اللغويون القدامى بالتعريب عند عصر الاحتجاج ، وما جاء بعد ذلك عدّوه مولّدا . ومما تجدر الإشارة إليه أن القدماء من علماء العربية في حديثهم حول الألفاظ المعرّبة **كانوا غالبا ما يسارعون إلى نسبة بعض الألفاظ إلى العجمة** ؛ لمجرد شبهة في صورة اللفظ أو شكله العام ، **وأيضا لم يكونوا دقيقين في ذكر أصول الألفاظ المعرّبة** ؛ فكثيرا ما تُنسب إلى الفارسية وهي ليست كذلك (فمثلا (الإبّيل) بمعنى الراهب : ذكر الجواليقي أنها فارسية مع أنها سريانية ، و (الدينار) قالوا فارسية مع أنها رومية)

إلى جانب أنهم لم يكونوا على دراية كافية بأخوات العربية من الساميات ؛ فعمدوا إلى ألفاظ سريانية أو عبرية أو آرامية ، واعتبروها من المعرّب ؛ مع أنها قد تكون من المشترك بين الساميات الذي انحدر إلى العربية من السامية الأم .

٩- موقف المحدثين من التعريب :

لا يمثل المعرب إلا جزءا ضئيلا من مادة اللغة العربية ،ولذا أجمع أئمة اللغة على أن التعريب سماعيّ ، وحافظ مجمع اللغة العربية على ذلك الإجماع بإجازة استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة ، ونص على ذلك في قراره :" يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم"

وقد أدرك المجمع أهمية التعريب وأنه رافد من روافد العربية وعامل من عوامل تنمية مادتها ، ولكن مواقف أعضاء المجمع تباينت في ذلك واتجهت ثلاثة اتجاهات :

أ- **اتجاه المحافظين :**

وهم الذين يقصرون التعريب على العرب الذين يعتد بلغتهم ؛ لأن للعربية وسائلها الخاصة للتعبير عن جميع المفاهيم ، وبالتالي يمنعون التعريب في العصر الحديث ، ومن أنصار هذا الاتجاه الشيخ أحمد الإسكندري ، و الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار .

ب**- اتجاه المبالغين :**

وهم الداعون إلى التوسع في إجازته ، وذلك بالسماح بدخول الكلمات الأعجمية حتى لو كان هناك بديل عربي لها ؛ لزعمهم بأن البديل العربي لن يكون مقابلا دقيقا للكلمة الأعجمية ، ومنهم الشيخ عبد القادر المغربي .

ج- **اتجاه المتوسطين** :

وهم الذين يذهبون إلى ضرورة إجازة التعريب كعامل مهم من عوامل تنمية اللغة ، ووسيلةً تكميلية لوسائل التوليد اللغوية ، شريطة ألاّ يمسّ استعماله أصوات اللغة وصيغها. وقد ساد هذا الاتجاه الذي تزعمه مصطفى الشهابي ونافح عنه ومثّل له بأمثلة تطبيقية عديدة .

تعريب المصطلحات :

لقد تغلب الاتجاه الأخير – وهو اتجاه المتوسطين في التعريب – وخاصة فيما يتعلق بتعريب المصطلحات العلمية ، حيث سعى مصطفى الشهابي إلى دعم هذا الاتجاه في المجمع ، **وفعلا اتخذ المجمع قرارات بتعريب أسماء الأجناس والسلالات والأنواع والأصناف...**

كما وضع المجمع القرارات التي تحدد كيفية نطق الكلمات الأعجمية سواء كانت قديمة أو حديثة ، كأسماء الأشخاص والبلدان والدول...

في ضوء التطور الكبير والسريع في مجالات المعرفة الإنسانية وكثرة المصطلحات العلمية جدّ أعضاء المجمع في التوصل إلى مصطلحات عربية للعلوم والفنون والآداب تكشف عن قدرة العربية على استيعاب العلوم الحديثة ، ونجح المجمع في إيجاد بدائل عربية للألفاظ الأعجمية في ميادين العلوم المختلفة وشؤون الحياة العامة . وقد أقر المجمع **ضوابط لاختيار المصطلح** وهي :

١-الالتزام بما أقره المجمع من أساليب لوضع المصطلحات العلمية وتعريفاتها .
٢-الوفاء بأغراض التعليم العالي ومطالب التأليف والترجمة والثقافة باللغة العربية .
٣-الحفاظ على التراث العربي وخاصة ما استقر منه من مصطلحات صالحة للاستعمال
٤-مسايرة النهج العلمي العالمي في اختيار المصطلحات العلمية والتقريب بينها .

أوجه الإفادة من تعريب المصطلحات :

يمكن تلخيص أوجه الإفادة من تعريب المصطلحات في التالي :

١- **التأكيد على المصطلح العربي ووضعه مقابله الإنجليزي أو الفرنسي** ، مع الاسترشاد بالأصل اللاتيني والإغريقي إن وُجد ، على أن يتفق المصطلح العربي مع المدلول العلمي

للمصطلح الأجنبي ، ولكن لا يكون ترجمة حرفية له ، مثل : " غرفة كاتمة " وليس " غرفة ميتة " في مقابل Dead room ، ومثل :" انفعال " وليس"ضغط " مقابل Strain .

٢- **توحيد المصطلحات بين الأقطار العربية** ، فهناك تباين بين الأقطار العربية في استعمال المقابل العربي ، فمثلاً في مصر يستعمل : التموين والتعمير والإذاعة والتلغراف والتليفون والترقية ، بينما يقابلها في العراق الإعاشة والإعمار والبثّ والبرق والهاتف والترفيع ، فينبغي توحيد هذه المصطلحات وإشاعتها عن طريق النشرات والمعجمات .

٣- **التوسع في التعريب لكي تستوعب العربية ما جدّ من العلوم والمصطلحات** ؛ فإن عدم تعريب الكلمات الأعجمية يعدّ عيباً في أصحاب اللغة وليس عيباً فيها ، لأنه ليس هناك لغة في العالم نشأت حاوية أسماء جميع المخترعات ، وإنما أصحابها هم الذين يضيفون إليها الكلمات المناسبة للمخترعات التي استجدّت عندهم.

٤- **وجوب الاعتماد على لغة القرآن والحديث الشريف واستنباط الألفاظ المعربة منهما .**

٥- **القياس على التعريب الوارد عن العرب ، والسماح للمحدثين بالتعريب بقواعده المعروفة التي تضبط اللغة وتحميها من الاضطراب أو التخمة بالألفاظ الأعجمية .**

٦- **إجازة الاشتقاق من الألفاظ المعربة ، والإفادة من جميع الصيغ الاشتقاقية في التعريب ،** مثلما اقترح عبد القادر المغربي بالنسبة لصيغة (مِفْعال) فوضع محرار ، ومثلما استعمل صيغة(فُعال) للمرض فوضع فُصام .

٧- **التعريب ضرورة ملحة لمواكبة المخترعات الحديثة** ، إذ لا يمكن أن نواكب تلك المخترعات إلا بواسطته ، سواءً استخدمنا التعريب المعنوي أو التعريب الصوتي .

٨- **المبادرة إلى وضع البديل العربي مع ظهور المخترع الأجنبي ، وذلك لضمان شيوع استعماله** ، ولهذا شاع استخدام سيارة ، طائرة ، قطار ، عندما وُضعت مع ظهور المخترع ، لكن التأخّر عن التعريب يؤدي إلى شيوع اللفظ الأجنبي وموت المعرّب ، مثل : المِرْناة للتلفزيون ، الميالة للسينما، المأوى للبنسيون . فينبغي تسمية المخترع باسم عربي قبل دخوله إلى البلاد العربية ، كما تعمل ألمانيا.

٩- **اللجوء إلى الألفاظ القديمة الموجودة في المعاجم أفضل من الإتيان بألفاظ أجنبية** ، لأن بعثها من مراقد الإهمال والنسيان يصيّرها كأنها موضوعة وضعاً جديداً ... كالقطار والسيارة .

١٠- **توظيف النحت في تعريب المصطلحات** ، مثل : فحمائية وبرمائية ...

١١- **الإفادة من الإبدال في التعريب** ؛ مثل إبدال الحروف غير العربية بحروف مقاربة لها ، كإبدال " G " كافاً ، وإبدال " V " فاءً ، وإبدال " P " باءً . ويرى عز الدين التنوخي أن في التبادل بين الأصوات العربية ما يساعد على التعريب ، وقد اقترح في هذه الأثناء تسمية كسارة الجوز "مرضخة " وكسارة اللوز " مرضحة " ، وأجاز العكس بدلاً من أن نسميها بالاسم الأعجمي .

ثانيا – الإعراب والبناء

١- ظاهرة الإعراب :

الإعراب مَعْلَمٌ من معالم العربية، ومفخرة من مفاخرها. وإنكاره ظاهرة غريبة، وقضية تستحق الوقوف عندها وبيان خطرها، وصد عاديتها .

أولاً - معنى الإعراب :

أ- **في اللغة:** أصل هذه المادة: (ع رب) قال ابن فارس: " العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها: **الإبانة والإفصاح** ، والآخر : النشاط وطيب النفس ، والثالث : فساد في جسم أو عضو. فالأول أعرب الرجل عن نفسه: إذا بين وأوضح " وقال: " **إعراب الكلام – أيضا ً- من هذا القياس ؛ لأن بالإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل، والمفعول، والنفي، والتعجب، والاستفهام، وسائر أبواب هذا النحو من العلم** " [٤٠]

ب- في الاصطلاح: **" أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة "** [٤١].

والمراد بالأثر ما يحدثه العامل من الحركات الثلاث أو السكون ، وما ينوب عنها.

وبالظاهر: ما يلفظ به ، وبالمقدر : ما يُنوى من ذلك كالضمة، والفتحة، والكسرة من نحو: الفتى، والنون في مثل: (لتبلونَّ) ويراد بالكلمة: الاسم والفعل المعربان .

ج-معنى البناء: هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة مثل: هلْ، وقامَ، وأمسِ، ومنذُ .

ثانياً - أهمية الإعراب وأقوال العلماء فيه :

يرى علماء العربية وجميع النحاة إلا من شذ منهم أهمية الإعراب، وأن لعلاماته وألقابه دلالاتٍ معينةً ، وأغراضاً معنوية ؛ فهي تدل على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعليةٍ، أو مفعولية، أو غير ذلك ، وأقوالهم في ذلك كثيرة جداً، وهذه نبذة من أقوال بعض العلماء:

١- **قال ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) :** " ولها - يعني العرب - الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما _ إلا بالإعراب. ولو أن قائلاً قال: (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين ، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة ؛ لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله " [٤٢]

٢- **وقال أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)** [٤٣]: " فإن قال قائل: قد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه، واحتيج إليه من أجله؟

فالجواب: أن يقال: **إن الأسماء لما كانت تعتورها، المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها ، وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جُعِلَتْ حركات الإعراب فيها تنتبئ عن هذه المعاني** ؛ فقالوا :(ضرب زيد عمراً) فدلُّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به. وقالوا: (ضُرب زيدٌ) ؛ فدلوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمَّ فاعلُه، وأن المفعول قد ناب منابه.

وقالوا: (هذا غلام زيدٍ) ؛ فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه.

وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"

---

[٤٠] - مقاييس اللغة (عرب)

[٤١] - أوضح المسالك لابن هشام .

[٤٢] - تأويل مشكل القرآن ص١٤.

[٤٣] - الإيضاح على علل النحو للزجاجي ص٦٩، كتاب الجمل في النحو ص٢٦٠- ٢٦١ -٢٦٢، و الأشباه والنظائر للسيوطي ٧٨/١، وانظر فصول في فقه العربي د. رمضان عبدالتواب ص٣٢٧.

ويقول: " وأصل الإعراب للأسماء ، وأصل البناء للأفعال والحروف ؛ لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ؛ ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك ، والمضاف و المضاف إليه، وسائر ذلك ما يعتور الأسماء من المعاني. وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا في الحروف"
وقال: " ويسمي النحويون الحركات اللواتي تعتقب في أواخر الأسماء والأفعال الدالة على المعاني إعراباً؛ لأنها بها يكون الإعراب أي: البيان "
وقال ابن فارس [٤٤]: " من العلوم الجليلة التي خُصت بها العربُ، الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام . ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد" وقال " فأما الإعراب فبه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلاً لو قال: (ما أحسنْ زيدْ) غير معرب ، أو (ضرب عمرْ زيد) غير معرب لم يوقف على مراده. فإذا قال: (ما أحسن زيداً) أو (ما أحسنُ زيدٍ) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبانَ الإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني"
وقال ابن جني [٤٥]: " باب القول على الإعراب: هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه ؛ علمت برفع أحدهما ، ونصب الآخر الفاعلَ من المفعولِ، ولو كان الكلام شَرْجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بُشْرَى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه ؛ قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، أُلزِم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيى كمثرى لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت "

وهكذا يتبين لنا أن العلماء القدماء يتفقون على أهمية الإعراب، وضرورته، ويبينون أن الجملة لو كانت غُفلاً من الإعراب لاحتملت معاني عدة؛ فإن أعربت نُصت على معنى واحد[٤٦].

وقد تبعهم في ذلك أكثر المحدثين، ومنهم المستشرقون ؛ فكثير منهم أقر بأن الإعراب هو المميز للغة.

ثالثا - إنكار الإعراب :

يعد إنكار الإعراب من المشكلات التي تثار ضد العربية في الوقت الحاضر؛ فهي اللغة الوحيدة التي ينادى دائماً بتخفيفها وتسهيلها مع أنها ليست اللغة الوحيدة التي لها قواعد وضوابط؛ فلغات العالم الأخرى لها نظمها الخاصة، وقواعدها الثابتة التي يتعصب لها أبناؤها، ويحاولون الالتزام بها كما يحاول ذلك من يحاول تعلمها من غير أهلها.
ولم نسمع في أي لغة من لغات العالم أنْ حاول أو طالب أبناؤها بتغيير قواعدها، أو تسهيلها، مع أنها لا تملك ما تملكه العربية من مقومات القوة، والبقاء، والنماء، ومواكبة الجديد، وما إلى ذلك مما مر ذكره.
ومن أخطر تلك الدعاوى دعوى إنكار الإعراب، وما يترتب على تلك الدعوى من خطر على العربية.
ولقد سبق الحديث في أهمية الإعراب و أن جميع النحاة العرب يرون أن حركات الإعراب تدل على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة أو غير ذلك.
ولم يخالف في ذلك في العصر القديم إلا عالم هو أبو علي محمد بن المستنير المعروف بـ (قطرب). وبهذا يكون أول من قال بهذه الظاهرة ، كما نقل ذلك عنه الزجاجي.

---

[٤٤] - الصاحبي ص٤٣
[٤٥] - الخصائص ٨٩/١.
٤٦- فصول في فقه العربية ص٣٢٨.

<u>ويتلخص رأي قطرب في</u> : أن حركات الإعراب الثلاث إنما جيء بها للسرعة في الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، ثم يفسر بعد ذلك سبب اختيارهم للعلامات الإعرابية، ويقرر بأنها ليست ذات أثر ولا دلالة على المعاني.

يقول [٤٧]: **" وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصْلَه بالسكون - أيضاً - لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطِّؤون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ؛ ليعتدل الكلام ؛** ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو كلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطؤون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان "

قال السيوطي بعد إيراد كلام قطرب [٤٨]: " وقال المخالفون له رداً عليه : **<u>لو كان كما ذكر لجاز جر الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام؛ فأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك ؛ وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظم في كلامهم</u>** .

واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب ، واختلاف المعاني واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال ؛ لأنه يذكر بعدها اسمان: أحدهما فاعل والآخر مفعول، ومعناهما مختلف؛ فوجب الفرق بينهما، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك "

هذا الرأي لقطرب لم يسبقه به أحد ، ولم يتابعه عليه غيره من اللغويين أو النحويين ، فيما عدا الدكتور إبراهيم أنيس، في كتابه القيم (من أسرار اللغة)،

رابعا - المستشرقون والإعراب :

أولاً: المستشرقون المنكرون للإعراب في العربية :

من المستشرقين من كان يرى الإعراب، وأن منهم فريقاً لا يرونه، بل جعلوا من رأي قطرب ذريعةً للنيل من العربية ؛ إذ الإعراب أهم خصائصها ، ومن هؤلاء المستشرقين [٤٩]:

١- **<u>كارل فوللرز:</u>**

وهو من أكثر الحاقدين على العربية ، وجاء حديثه عن الإعراب في كتابه: (اللغة الشعبية واللغة الأدبية في الجزيرة العربية القديمة) ، ويتلخص رأيه فيما يلي :

أ- يرى أن فكرة النحو كانت مصنوعة، وأنه ليس موجوداً في العربية الجاهلية، وإنما صيغت بعد ذلك.

ب- يرى أن النص الأصلي القرآني قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية السائدة في الحجاز.

ج- يرى أنه لا يوجد في اللهجات السائدة ما يسمى بالإعراب.

د- ينكر على الإطلاق أن تكون هذه اللغة حية في مكة على عهد النبي ".

هـ- يشك في أن يكون الذين خرج من بينهم الشعراء كانوا يتكلمون هذه اللغة.

٢- **<u>كوهين:</u>**

مستشرق فرنسي ، وهو صاحب كتاب (لغات العالم).

و لما درس العربية وجد أن الشعر العربي لا يمكن أن يقوم إلا على قواعد إعرابية ، فخرج من ذلك بنتيجة يقول فيها : " إن قواعد الشعر تقوم على الإعراب، ولابد من ذلك ، أما النثر فمن الصعوبة بمكان تطبيق القواعد فيه" . فهو يتصور بأن النحو صعب، ويشبهه بحالنا الآن؛ فعندما يلقي أحدنا كلمة أو خطاباً يحرص على تطبيق القواعد فيه ، وعندما يعود إلى البيت، أو يغشى المجالس العامة فإنه يعود إلى العامية.

---

[٤٧] - الإيضاح للزجاجي ص٧٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ٧٩/١

[٤٨] - الأشباه والنظائر ٧٩/١-٨٠.

[٤٩] - فصول في فقه العربية ص٣٣٣-٣٣٨

٣- **باول كاله:**

الذي عقد في كتابه (الذخائر القاهرية) فصلاً عنوانه: (نص القرآن العربي).

يقول فيه : " جمع نص القرآن بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بمدة وجيزة في عام ٦٣٢م ، وأخذ شكله النهائي في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ٦٤٤-٦٥٥ ، وهنا **قامت مشكلة كيف يقرأ هذا النص ويرتل؟**

فقد ولد محمد بمكة ، وانحدر - كمعظم مواطنيه - من القبيلة العربية (قريش) ، وكانت اللغة العربية التي يتكلمها هي لغة المواطن المثقف في مكة. والنص القرآني الخالي من الضبط بالشكل يعكس بوضوح اللغة العربية التي كانت تُتكلم في مكة ، غير أن العرب كانوا قد تعودوا أن يعدوا اللغة البدوية نموذجاً للنطق الصحيح ، فبهذه اللغة نظم الشعر العربي الجاهلي، وكان كل عربي مزهواً بذلك ، وإذا كانت كلمة الله لا يصح أن ترتل بلغة أقل مستوى من أية لغة أخرى ؛ فقد بدأت العواصم الإسلامية في ذلك العصر المبكر - في الكوفة، والبصرة، والمدينة، ومكة - دراسة نشيطة للشعر البدوي، فكان الرجال المهتمون بهذا النمط في اللغة العربية يذهبون إلى جيرانهم من البدو، ويجمعون ما أمكنهم من أشعارهم ، وما يتصل بها من الحكايات وهي في الغالب أخبار عن الحروب الصغيرة التي جمعت تحت عنوان: (أيام العرب) ، **وقد اتُّخذت المادة التي جُمعت بهذه الطريقة أساساً للعربية النموذجية التي ابتدعها النحويون ، ثم حذيت لغة القرآن على نمطها ، ومع ذلك لم تتغير كتابة المصحف، بل ابتدعت طريقة تضاف فيها علامات مختلفة إلى النص ؛ لضمان صحة القراءة " .**

ثانيا: المستشرقون المثبتون للإعراب [٥٠]:

إذا كان المستشرقون: كاله، وفوللرز، وكوهين يرون هذا الرأي الغريب في العربية الفصحى والإعراب ؛ فإن كثيراً من المستشرقين قد دافعوا عن أصالة الإعراب في العربية ، وفندوا الأقاويل التي ترى خلاف ذلك ، **ومن أبرز هؤلاء اثنان هما:**

١- **المستشرق نولدكه:**

وهو من المستشرقين الذين درسوا اللغات السامية، وفيه جانب من الإنصاف ، وله مقالة بعنوان: (ملاحظات على لغة العرب القدامى) وهو في هذه المقالة يرى : **" أنه من غير المعقول أن يكون محمد قد استخدم في القرآن لغة تخالف كل المخالفة تلك اللغة التي كانت شائعة في مكة آنذاك، وأن يكون قد اعتنى بالإعراب هذه العناية وقومه لا يستخدمون هذا الإعراب في كلامهم " .**

ويرى كذلك أنه **" من الخطأ الشنيع الاعتقاد بأن اللغة الحية في عهد النبي لم يكن فيها إعراب ؛ فإن العلماء في عصر هارون الرشيد قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى البدو.**

ولكن ظاهرة الوقف الشائعة كثيراً في الحديث اليومي قد عودت الأذن على سماع الصيغة الخالية من الإعراب؛ فاستطاع أحد الشعراء استخدامها عند اتصال الكلام كذلك، وعلى الأخص في صيغة المضارع التي لا تتلاءم كثيراً من وزن الشعر" .

كما يرى نولدكه في الفصل الذي كتبه عن (لغة القرآن) في كتابه: (مقالات جديدة في علم اللغات السامية) أنه **" لو كان النبي أو أحد معاصريه من المؤمنين قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك، دون أن يبقى لنا آثار منها " .**

وأخيراً نولدكه كذلك أن **" لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة، لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة "**

٢- **المستشرق يوهان فك :**

حيث قال في كتاب له اسمه (العربية) : **" لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي بِسِمَةٍ من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية** - باستثناء البابلية

[٥٠] - فصول في فقه العربية ص٣٣٥_٣٣٦.

القديمة - قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي ، وقد احتدم النزاع حول غاية **بقاء هذا التصرف الإعرابي في لغة التخاطب الحي، فأشعار عرب البادية** - من قبل العهد الإسلامي ومن بعده - **ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السطان** ، كما أن الحقيقة الثابتة من **أن النحويين و اللغويين الإسلاميين كانوا** - حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل - **يختلفون إلى عرب البادية ؛ ليدرسوا لغتهم ؛ تدل على أن التصرف الإعرابي كان بالغاً أشده لذلك العهد ، بل لا نزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب"**

خامسا - قصة الإعراب عند إبراهيم أنيس [٥١]:

لم تتعرض اللغة العربية لنقد أحد من أبنائها قديماً وحديثاً كما تعرضت من قِبَل الدكتور إبراهيم أنيس، وذلك ي كتابه (من أسرار اللغة) وبالذات في الفصل الذي عقده بعنوان: (قصة الإعراب) وقد بدأ هذا الكتاب بعبارات توحي بأن اللغة مصنوعة ، وبأن الإعراب حياكة وصنعة قامت على يد قوم من صناع الكلام ، حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً ؛ فصار الأدباء، والشعراء يخافون من سطوة النحاة ، وأصبح كل من يتكلم العربية يخافهم، ويراعي قواعدهم.

وكان يريد ممن ذلك كله أن يصل إلى أن الإعراب صنعة وليس سليقة، **وأن الحركات الإعرابية ليست معروفة عند العرب ، وإنما وضعت في أواخر القرن الأول، وأن الحركات الإعرابية ليس لها مدلول** ؛ ولهذا سمي ذلك الفصل الذي عقده (قصة الإعراب) وكأنه أراد من هذا العنوان أن يوحي للقارئ أن الإعراب قصة منسوجة ؛ يقولفي بداية هذا الفصل : "ما أروعها قصة، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت، تم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشق اقتحامه إلا على قوم سُمُّوا فيما بعد: النحاة "

ثم انتقل الدكتور أنيس بعد ذلك إلى البحث عن آثار هذا الإعراب في اللغات السامية الأخرى، غير أنه لم يتعرض للإعراب في الأكادية والحبشية والأوجاريتية، مع أن هذه اللغات الثلاث من أهم اللغات السامية في موضوع الإعراب ، واستأثرت العبرية ببحثه في أقل من صفحة،

وبعد أن استعرض الدكتور أنيس إعراب اللاتينية باختصار، قال: " ولعل أهم فرق بين رموز الأسماء في اللاتينية، وبين حركاتنا الإعرابية أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقاً من نهاية الأسماء حين الوقف عليها كما يحدث غالباً للحركات الإعرابية في لغتنا ؛ مما يجعلنا نرجح أن حركاتنا الإعرابية ليست رموزاً لغوية تشير إلى الفاعلية والمفعولية، أو غير ذلك " .

وبعد أن درس ظاهرة الوقف في اللغة العربية ولهجاتها بشيء من التفصيل **خرج علينا الدكتور أنيس بنظريته الجديدة في تفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية**

أ- وتتلخص نظرية إبراهيم أنيس في :

١- أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول ولا معنى، فلا تدل على فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة، أو غير ذلك.

٢- أن هذه الحركات إنما أُتي بها للتخلص من التقاء الساكنين، ولوصل الكلمات بعضها ببعض، وهذا هو نفس كلام قطرب.

ولكنه خاف أن يُسأل سؤال قطرب عن سبب التحريك، وتنوعه وعدم ثباته على حركة معينة، فزعم أن **هناك عاملين تدخّلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين.**

أحدهما: إيثار بعض الحروف لحركة معينة كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلاً.

[٥١] - من أسرار اللغة ص١٧٨_٢٧٤.

والآخر: هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، أو ما يسمى بـ : المناسبة الصوتية .

٣- **أن معنى الفاعلية والمفعولية لا يستفاد من هذه الحركات ، وإنما من موقع كلٍّ من الفاعل والمفعول في الجملة العربية.** وحاول أن يثبت نظاماً معيناً للجملة العربية القديمة يلي فيها الفاعل الفعل، ويسبق المفعول.

٤- **أن النحاة حين اعتقدوا أن للحركات مدلولاً حَرَّكوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها؛ لتطرد قواعدهم الإعرابية** ؛ فقالوا - مثلاً - : (الشجرُ مورقٌ)

يقول: " فما السر - إذن - في إصرار النحاة على تحريك الراء في كلمة الشجر بتلك الحركة الإعرابية المشهورة ؛ في الحق أنه لا ضرورة للحركة في مثل هذا الموقع، ولكن النحاة حين أرادوا اطراد قواعدهم الإعرابية توهموا أن هنا - أيضاً - حركة ، والتمسوا لها وجهاً من وجوه الإعراب "

٥- **أرجع الإعراب بالحروف إلى اختلاف اللهجات ؛ فيرى أن إحدى صوره تخص قبيلة معينة، والأخرى تخص قبائل أخرى** ، فمثلاً بعض القبائل استخدمتها: مسلمون، والأخرى مسلمين، وبعضها تقول: أبو، والأخرى تقول: أبي، والثالثة تقول: أبا.

فجاء النحاة - كما يزعم - وجمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة، فهو يفترض مثلاً أن هناك قبائل عربية كانت تنطق المثنى بالياء في جميع الحالات، ثم تطورت الياء فصارت ألفاً عند بعض القبائل في جميع الحالات ؛ فلم يفهم النحاة سرَّ الموضوع؛ فجمعوا بين الصورتين، وخصوا الأولى بحالتي النصب والجر، وخصوا الثانية بحالة الرفع. ويذهب إلى مثل هذا في الأفعال الخمسة، والأسماء الخمسة.

وبعد أن عَرَض لمسألة الإعراب بالحروف قال في نهاية الحديث: " وهكذا نرى مما تقدم أن ما سماه النحاة إعراباً بالحروف لا يكاد يمتُّ لحقيقة اللغة بصلة ، ولا يكاد يعدو - كما رأينا في عرضنا السريع - أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السابقة، ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع " **وقد توصل إلى ذلك دونما بينة أو برهان، وإنما قاله اعتماداً منه على أن النحو مصنوع**

٦- وعندما تحدث عن الإشارات التي تشير إلى وضع النحو وتروي فزع العلماء من سماع اللحن في بعض الكلمات، أو الآيات؛ ما جعل العلماء والخلفاء يسعون إلى وضع النحو. **قرر أن الكتب التي تكلمت عن هذه البدايات، وعن تلك الأخبار بأنها مختلقة للطرفة ، وإلا فلا أساس لها من الصحة، وإنما أتي بها لبيان أهمية النحو.**

وهذا الأمر خطير جداً؛ لأنه يقتضي الطعن في بعض الأخبار الواردة عن الثقات، وببعض النحاة الذين منهم الأئمة والقراء كأبي عمرو بن العلاء وغيره - رحمهم الله -

ب- الرد على إبراهيم أنيس :

تصدى للرد على دعوى إبراهيم أنيس عدد من العلماء اللغويين ، منهم :

الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو)، والدكتور محمد محمد حسين في كتابه (مقالات في الأدب واللغة)، والدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (فصول في فقه العربية).

سادسا - بطلان القول بإنكار الإعراب [٥٢]:

القول بإنكار الإعراب قول باطل ، وهذا ظاهر لكل ذي بصيرة ، وتؤيده الظواهر اللغوية ، وأثبت ذلك العلماء من العرب والمستشرقين ، **ويمكن الرد على هذه المزاعم الباطلة بما يلي :**

١- **إن الإعراب من خصائص اللغات السامية** كالبابلية والآشورية والحبشية ، وفي الساميات الأخرى بقايا مظنونة من حالات الإعراب التي كانت موجودة في السامية

[٥٢] - ينظر فقه اللغة د وافي ص١٦١_١٦٥، وفصول في فقه العربية ص٣٣٨_٣٥١، ومقالات في الأدب واللغة د. محمد محمد حسين ص٨٧_٩٣، وفقه اللغة د. إميل يعقوب ص١٢٩_

الأولى . وقد أورد الدكتور رمضان عبدالتواب في كتابه (فصول في فقه اللغة) نماذج لذلك.

٢- أن جميع لغات العالم تستخلص القواعد من اللغة ؛ فالقواعد لا توضع ولا تخترع.

يقول د. علي عبدالواحد وافي: " خلق القواعد خلقاً لا يتصورها العقل ، ولم يحدث لها نظير في التاريخ ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل، أو يتصور نجاحها؛ فمن الواضح أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع، أو تفرض على الناس، بل تنشأ من تلقاء نفسها، وتتكون بالتدريج "

٣- **أن دقة القواعد وتشعبها لا يدلان مطلقاً على أنها مخترعة اختراعاً ؛** فاليونانية واللاتينية - على سبيل المثال - في العصور القديمة، والألمانية في العصر الحاضر ، تشتمل كل واحدة منها على قواعد لا تقل في دقتها وتشعبها عن قواعد العربية، ولم يؤثر هذا في انتقالها من جيل إلى جيل عن طريق التقليد، ولا في مراعاتها في الحديث، ولم يقل أحد: إنها من خلق علماء القواعد.

٤- **أن اللغة لو كانت مصنوعة مفروضة على الناس لما قبلوها؛ إذ لا يتصور أن يكون للنحاة هذه السطوة على الناس حتى يلزموهم بهذه اللغة التي اخترعوها** ، كما يزعم د. إبراهيم أنيس.

٥- **أن الأمة لا يمكن أن تتواطئ على إخفاء شيء من الأخبار، ولو كان النحو مصنوعاً لوصلتنا الأخبار بذلك.**

٦- **أن القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلاً بعد جيل _ وصل معرباً.** ولا يمكن أن يدور في خلد أحد أن النبي " كان لا يحرك أواخر الكلمات في تلاوته لنص القرآن الكريم إلا إذا اقتضت ضرورة وصل الكلمات، أو بعبارة أخرى إذا أراد التخلص من التقاء الساكنين ، فذلك لم يحدث قطعاً، ولو حدث لوصل إلينا روايات من ذلك. ثم إن اتفاق القُرَّاء، ونصُّهم على مواضع الاختلاف دليل على وجود الإعراب، ولو كان مصنوعاً لوصلنا براوية واحدة. وهذا وحده كافٍ في نفي كون النحو مصنوعاً.

٧- **أن الرسم القرآني الذي نقل إلينا متواتراً يؤيد وجود الإعراب في الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة ؛ فالتفرقة واضحة بين المنصوب بالياء، والمرفوع بالألف أو الواو، من والمنوَّن** (من أمثلة ذلك : " ولا تحسبن الله غافلا " و " بالمؤمنين رؤوف رحيم " " إنما المؤمنون إخوة " و " كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين ، وما أدراك ما عليون " كل ذلك يؤكد بأن ظاهرة الإعراب موجودة . ولاشك أن المصحف العثماني قد دُوِّن في عصر سابق بأمدٍ غيرِ قصير لعهد علماء البصرة والكوفة الذين ينسب إليهم اختراع قواعد الإعراب.

٨- **تَنَبُّهُ العلماءِ في الصدر الأول لحركات الإعراب، وإدراكُهم لمدلولها، وعيبُهم من يحيد عنها ممن فسدت ألسنتهم بمخالطتهم للأعاجم ؛ فذلك يدل دلالة صادقة على وجود الإعراب في الكلام،** وشعورِ أولئك القوم به قبل أن يخرج النحاة بقواعدهم على الناس. والأخبار الواردة عن أهل الصدر الأول في هذا الصدد كثيرة جداً.

٩- **أن الشعر العربي بموازينه وبحوره** لا يقبل نظرية د. إبراهيم أنيس بحال من الأحوال؛ **فأوزان الشعر، وقواعده وجَرْسُه يقوم على ملاحظة نظام الإعراب، وبدون ذلك تختل أوزانه، ويضطرب جرسه.**

١٠- **النقوش العربية؛ فهي _على قلتها_ تدل على أن الإعراب كان موجوداً عند العرب؛ حيث يظهر فيها التزام الإعراب.**

١١- **السماع من العرب؛ فهذا من أعظم ما يؤكد أن النحو ليس مصنوعاً.**

فالعلماء في عهد هارون الرشيد كانوا يسمعون الكلام بكل دقائقه من الأعراب الذين كانوا يلقونهم وقد ظل الإعراب مسموعا في البوادي إلى أواخر القرن الرابع الهجري كما يقول ابن جني . بل إن ابن خلدون ذكر أنه وجد في زمانه من يتكلم العربية .

ثالثا- الضرورة الشعرية وموقف الغويين منها

من أهم الدراسات التي قامت حول قضايا بناء الشعر العربي ؛ الدراسات التي نشأت حول لغة الشعر ؛ فتحدثت عن ضرورة الالتزام بالقواعد اللغوية التي تحكم النص الأدبي باعتبارها الوسيلة الأولى في التعبير عما يريد الشاعر إيصاله إلى المتلقي في أبيات تتضافر فيها قوة الألفاظ مع عمق المشاعر ولعل ما أثار تلك الدراسات هو ما حفلت به دواوين الشعراء من شواهد شعرية توحي بأن الشاعر أحيانا قد ينسى أو يتناسى القواعد التي اعتاد النظم في هديها لضرورة دفعته في لحظة إنشاده الشعر إلى تعبير يخالف القياس المطرد في القواعد .
ولم يجوز بعض النحاة هذا الخروج ، و تسامح آخرون ، بل وتوسعوا فيه فأجازوا للشاعر ابتداع ما يراه مناسبا مستندين إلى الرأي الذي يذهب إلى أن الشعر موضع يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، والذي كان فيما بعد من أهم العوامل المؤثرة في ظهور مصطلح الضرورة الشعرية وهو من المصطلحات المهمة التي دخلت ميدان الدرس النحوي وان اختلفت آراء العلماء في تعريفه،
و اختلفت آراء العلماء في تعريف مصطلح (الضرورة الشعرية) كما اختلفت مواقفهم منه فذهب سيبويه في باب ما يحتمل الشعر إلى : " أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام " كما نص الجمهور على أن " الضرورة ما وقع في الشعر مما لايقع في النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة " ووفقا لهذا فان الخروج عن القاعدة النحوية يعد اختيارا من الشاعر وليس هناك ما اضطره إليه ، بدليل أن اللفظ الذي يرد ويعد من الضرورات يمكن إبداله بلفظ آخر يخرجه منها كقول الشاعر:

فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا ارضَ ابقلَ إبقالها

إذ حذف التاء من (أبقلت) فيما يمكنه إثباتها ونقل حركة الهمزة ؛ فيقول: أبقلت إبقالها.
والنحاة في ذلك إنما يصدرون عن طبيعة الشعر الذي يتميز عن لغة النثر ؛ بناءً على اختلاف ظروف القول في كل منهما ؛ فالشاعر عادة ما ينظم شعره تحت سطوة حالة شعورية خاصة كالفرح أو الحزن أو الغضب والحمية..... ففي هذا الجو المشحون بالعواطف المتأججة لعل من الطبيعي جدا أن يصدر أحيانا شعر عميق في معانيه وإن خرج عن أقيسة اللغة ؛ لأن الشاعر إنما كان منشغلا بأداء المعنى الذي يريد بألفاظ تصدر بعفوية ، قد تخرجها عن أقيسة اللغة
ولعله من غير المبالغ فيه أن يقال إن النحاة هم أول من تلمس آثار اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر ، وأفصحوا عن ذلك ، ووضعوا كتب الضرائر، وهي كتب نحوية قبل أن تكون نقدية ادبية.
و المستخلص من كلام النحاة في تعريف مصطلح الضرورة أن هناك ما يشبه الاتفاق على أن لغة الشعر تختلف عن لغة النثر ؛ **فالفريق الأول أجاز للشاعر ارتكاب الضرورات في السعة وغيرها** ، في حين وافق **الفريق الثاني على شرط عدم السعة ، وكلاهما يؤكد جواز الخروج عن القاعدة في الشعر بما لا يجوز في النثر .**
وقد استعمل بعض النقاد القدامى مصطلح (الرخصة) في موضع الضرورة، منهم الأصمعي فأغلب **النحاة لم ينكروا على الشعراء خروجهم عن القواعد العامة للغة الأدبية الموحدة ، ولم ينسبوا إليهم عجزا أو خطأً** ، بل **عده ابن جني** من شجاعة الشعراء أن يتخذوا طريقا خاصا بهم في التعبير وإن اقتضى ذلك التوسع في اللغة ، بإدخال ما خالف اللغة الأدبية الموحدة ، **و لا يتناقض ذلك مع اختلافهم في جواز استخدامها بين من أجازها اضطرارا، وآخر لم يرَ بأسا في اللجوء إليها في السعة مضافا إلى الاضطرار** .

موقف النحاة من الضرورات الشعرية [٥٣]:

اختلفت مواقف النحاة تجاه الضرورة الشعرية كما سبق ، وفي ما يلي بيان آراءهم في ذلك :

١- الخليلِ بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٠) :

العالم اللغوي الكبير الذي يمكن أن يعد من أكثر النحاة فهما لخصوصية الشعر ، لإلمامه بالنظام اللغوي العام ، وتمتعه بحس موسيقي فذ تجلى في وصفه لأوزان الشعر وقوافيه وما يعرض له من زحافات وعلل وتطبيقه لكل ذلك تطبيقا مباشرا موظفا ما امتلكه من إمكانات لغوية وعروضية ؛ نراه يدفع عن الشعراء تهمة الخطأ والتجاوز على قواعد اللغة حين منحهم أمارة الشعر التي تتيح لهم التصرف في النظم تصرفا حرم منه الناثر فهم عنده " أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم مالا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده... ومد المقصور وقصر الممدود ، والجمع بين لغاته ، والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقرّبون البعيد ويبعّدون القريب ويُحتج بهم ولا يحتج عليهم ويصورون الباطل في صورة الحق، والحقّ في صورة الباطل" **والضرورة عنده هي " ما وقع في الشعر مما لا يجوز في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا " وهو مذهب الجمهور** .

٢- سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) :

وافق أستاذه الخليل في جواز ما يقع في الشعر دون النثر ، فلم يشترط في الضرورة أن يكون مما ليس للشاعر عنه مندوحة و يرى أن لكل ضرورة يرتكبها الشاعر تأويلاً يفسرها، وحجة تخرجها ، فلم يخطئ الشاعر ولم يتهمه باللحن . قال : " وليس شيء يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً "

٣- المبرّد (ت: ٢٨٦ هـ) **ميّز بين نوعين من الضرائر أجاز أحدهما ، ووصف الآخر بالقبح ونهى عنه : وهما مما اصطلح عليهما بالضرورات الحسنة والضرورات القبيحة** : النوع الأول يرتكبه الشاعر، فيردّ الأشياء إلى أصولها ، كصرف الممنوع من الصرف ؛ لأنّه إنّما يردّ الأسماء إلى أصولها . **أما إذا خرج بها عن الأصل ، فذلك قبيح يقترب به من اللحن ، وهو القسم الثاني الذي نهى عنه لأنَّ الضرورة لا تجوّز اللحن .**

٤ -ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) :

وافق الجمهور في إجازة الضرورة ، ولم يكتفِ بإجازتها بل ذهب إلى أبعد من ذلك ؛ فتسامح مع المحدثين في أمر الضرائر ؛ فأجاز لهم اللجوء إليها كما جازت للأقدمين ، حملا للحديث على القديم ، فقد ورد عن أبي الطي المتنبي : أن الشاعر قد يخرج عن القاعدة ، لا للاضطرار ، ولكنْ للاتساع في لغة الشعر، فيحذف ويزيد .

٥- ابن فارس(٣٩٥هـ) :

تشدد مع الشعراء في أمر القواعد وأنكر القول بالضرورات في الشعر ورد الخليل الذي جعل من الشعراء أمراء الكلام يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم ، وذهب إلى أنهم ـ خاصة القدماء ـ أصابوا في أكثر شعرهم، و جانبوا الصواب في أقلّه ، إلا أن النحاة لم يتهموهم باللحن ولم يخطئوهم لأنهم احترموا الشعر القديم احتراما أدى بهم إلى أن يتأولوا مخالفات الشعراء ليخرجوهم من دائرة اللحن ورفض احتجاجهم بالوزن : " لأنهم غير مكرهين على قول سليم الوزن عليل الصحة " . واحتج على النحاة بقوله : " ونحن لم نَرَ، ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، ومالا تجيزونه أنتم في كلام غيره " ، وهو بكلامه هذا إنما يعد الشعر والنثر فناً تعبيرياً واحداً، فلا يبدو انه يشعر باختلاف كل منهما عن الآخر لذا يرى ضرورة إخضاعهما للقواعد نفسها، ولم يسمح للشاعر بالخروج عنها .

---

[٥٣] - ينظر الكتاب لسيبويه ١٥٤/٢، المقتضب للمبرد ٣٥٣/٣، الخصائص ٣٢٦/١، الضرائر لابن عصفور ص٦، الصاحبي لابن فارس ، ذم الخطأ في الشعر ، لابن فارس .

وقد ألف ابن فارس رسالة صغيرة سماها : (ذم الخطأ في الشعر) يرد فيها على العلماء الذين أجازوا الضرورات ، وتكلفوا في تأويل ما ورد في أشعار القدماء من أخطاء لغوية ، وخلص إلى القول بأن الشعراء يخطئون كما يخطئ غيرهم ، وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك ، والاحتجاج له جنس من التكلف . وقد أشار إلى مذهبه هذا أيضا في كتابه الصاحبي ، بقوله : " ولا معنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ، وما جعل الله الشعراء معصومين ..... فما صحّ من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود "

وخلاصة القول أن الضرورات الشعرية التي أشار إليها كثير من اللغويين على أنها رخص للشعراء يرتكبها أحدهم متى شاء هي أخطاء في اللغة وخروج عن المألوف ؛ يؤيد ذلك ما لا يحصى من النماذج الشعرية الصحيحة التي وصلت إلينا ، إلى جانب ما يروى عن الشعراء أنهم كانوا يصلحون هذه الأخطاء إذا نُبّهوا إليها .

رابعا – دلالة الألفاظ

(المترادف و المشترك ، والمتضاد)

الأصل في كل لغة أن يوضع اللفظ الواحد لمعنى واحد ، ولكنّ ظروفا تنشأ في اللغة تؤدي إلى تعدد الألفاظ والمعنى واحد ، أو تعدد المعاني للفظ الواحد ، يقول سيبويه : " واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين باختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين " ، ويقول قطرب : " الكلام في ألفاظه بلغة العرب على ثلاثة أوجه : فوجه منها ، وهو الأعم الأكثر : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، وذلك قولك : الرجل والمرأة ، واليوم والليلة ، وقام وقعد .... وهذا لا سبيل إلى حصره ؛ لأن أكثر الكلام عليه . والوجه الثالث ك أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى ؛ بأن يكون اللفظ الواحد دالا على معنيين فصاعدا ، وذلك مثل الأُمّة : الرجل وحده يُؤتم به ، والأمة : قامة الرجل ، والأمة من الأمم ، ومن هذا اللفظ الذي يجيء على معنيين فصاعدا ما يكون متضادا في الشيء وضده .

ويطلق العلماء على المفردات الدالة على معنى مشترك اسم (المترادف) كما يطلقون على اللفظ الواحد الدال على المعاني المختلفة اسم (المشترك اللفظي ، ويطلقون على الألفاظ ذات المعاني المتضادة اسم (الأضداد)

وقد اتسع اللسان العربي في كل نوع من هذه الأنواع ؛ ويعزى تضخم المعجم العربي إلى كثرة أمثلة المترادف والمشترك والأضداد في العربية .

أولا - المترادف :

أولاً - تعريفه :

أ - **في اللغة :** قال ابن فارس: " الراء والدال والفاء أصلٌ واحد مطرد، يدل على اتباع الشيء؛ فالترادف التتابع، والرديف الذي يرادفك " [٥٤]

ب- **وفي الاصطلاح :** عرف بعدة تعريفات متقاربة ، منها :

قال السيوطي: "هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد "

" هو ما اتحد معناه، واختلف لفظه "

<u>هي ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق</u> .

ومن أمثلة ذلك : السيف، والباتر، والمهند وغيرها كلها ألفاظ تدل على مسمى واحد.

والترادف التام رغم عدم استحالته ؛ نادر الوقوع إلى درجة كبيرة .

ثانياً - الخلاف في وقوعه :

<u>اختلف اللغويون العرب في وقوع الترادف في العربية اختلافا كبيرا</u> ، فمنذ أن بدأ اللغويون الأوائل بجمع ألفاظ اللغة ، والبحث في دلالاتها خطر لبعضهم أن يجمع الكلمات الدالة على معنى معين في تأليف مستقل ، سُمي أحيانا بالمترادف مثل : كتاب (الألفاظ المترادفة لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، وسمي أخرى ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه ، مثل كتاب (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه) للأصمعي ، حتى إن بعضهم بالغ في جمع تلك الألفاظ وحشر بينها طائفة لا تمت للمترادف بصلة ، فعن الأصمعي أنه كان يحفظ للحجر سبعين اسما ، وأن ابن خالويه جمع للأسد خمسمائة اسم ، وللحية مائتين ، **<u>هذه المبالغة أدت إلى ظهور طائفة من العلماء رفضت الترادف رفضا تاما ، منهم : أبو العباس أحمد بن يحي ثعلب ، أبو علي الفارسي ، أبو الحسن أحمد بن فارس ، وابن درستويه ، وأبو هلال العسكري ، وقد ذهبوا إلى أن كل لفظين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل واحد منهما ما ليس في صاحبه .</u>**

[٥٤] - المقاييس (ردف)

ثالثا - المؤلفات في المترادف :

ألف في المترادف مجموعة من العلماء، منهم العلامة مجد الدين الفيروز أبادي صاحب القاموس، حيث ألف كتاباً سماه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف).

وأفرد خلق من الأئمة كتباً في أشياء مخصوصة ؛ فألف ابن خالوية كتاباً في أسماء الأسد، وكتاباً في أسماء الجنة ، أما الكتب التي تحدثت عن المترادف ضمناً فكثيرة، ومنها المزهر للسيوطي، حيث خصص النوع السابع والعشرين منه في معرفة المترادف.

رابعاً - أمثلة من المترادف :

١- العسل: له ثمانون اسماً أوردها صاحب القاموس في كتابه الذي سماه (ترقيق الأسل لتصفيق العسل). ومن تلك الأسماء: العسل، والضَّرب، والضَّرَبة، والضَّريب، والشَّوب، والذَّوب، والحميت، والتحموت، والجَلْس، والورس، والشَّهد، والشُّهد، والماذي، ولعاب النحل، والرحيق، وغيرها.

٢- السيف: ومن أسمائه مما ذكره ابن خالويه في (شرح الدريدية) : الصارم، والرِّداء، والخليل، والقضيب، والصفيحة، والمُفَقِّر، والصمصامة، والكهام، والمشرفي، والحسام، والعضب، والمذكَّر، والمهند، والصقيل، والأبيض، وغيرها.

خامسا - أسباب الترادف في العربية :

١- **اختلاف اللهجات :**

تعددت الألفاظ الدالة على معنى معين في اللهجات المختلفة ثم أدى احتكاك اللهجات بعضها ببعض ، ونشأة اللغة المشتركة إلى تمسك هذه اللغة المشتركة بعدد من هذه الألفاظ ، وعلى ضوء ذلك نستطيع تفسير ظاهرة الترادف في الفصحى ، وكذلك ما ورد في القرآن الكريم كالفعلين (بعث وأرسل) قال تعالى : " بعث فيهم رسولا " ، " أرسل فيهم رسولا "

وقد فطن ابن جنى إلى هذا فقال : " وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة ؛ فسمعت في لغة إنسان واحد ؛ فإن ذلك أحرى أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفا منها ؛ من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله " وقال : " كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد ؛ كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هَنّا ومن هَنَّا "

٢- **أن يكون للشيء الواحد في الأصل اسم واحد ، ثم يوصف بصفات مختلفة باختلاف حال ذلك الشيء ، ثم بمرور الأيام تستخدم هذه الصفات استخدام الاسم ، ويُنسى ما فيها من الوصفية** ، كالسيف ؛ يقال له الصارم والعضب والمهند والبتار ، وكلها صفات سمي بها في ما بعد .

٣- **التطور اللغوي في اللفظة الواحدة :**

فقد **تطور بعض أصوات اللفظ** فتنشأ له صورة جديدة ،يعدها العلماء من المترادفات مما تمتلئ به كتب الإبدال العربية ، ، مثل الحفالة ، والحصالة ، الحذالة و والحثالة : للرديء من الشيء عدها العلماء من المترادف وليست منه في شيء ؛ وإنما حصل في كل منها تطور صوتي أدى إلى ترادفها .

وقد يكون التطور اللغوي في دلالة اللفظ وليس في أصواته ، فالفعل (هلك) عام في العبرية لكل أشكال الذهاب ، وتحدد في العربية واقتصر على نوع واحد من الذهاب ، وقد أدّى هذا التطور إلى الترادف بين الموت والهلاك .

٤- **الاقتراض اللغوي :**

تعد الاستعارة من اللغات المختلفة منذ الجاهلية من أسباب الترادف ، فمن المترادفات التي وصلت إلينا كثير من الألفاظ المستعارة من الفارسية من الفارسية مثل : الدمقس ، والاستبرق للحرير ، والبخْت للجَد والحظ ، و البهرج للباطل ، والدست للصحراء ، ومن السريانية اليم للبحر .

وقد اشترط اللغويون لصحة الترادف شروطا ، أهمها :

١- الاتفاق التام في المعنى ، فإذا ما تبين بدليل أن العربي كان يفهم من (جلس) ما لا يفهمة من (قعد) ؛ قلنا ليس هناك ترادف .

٢- الاتحاد في البيئة اللغوية ، فلا يدخل فيه ما سببه اختلاف اللهجات .

٣- الاتحاد في العصر ، فلا يعد من الترادف ما كان من عصرين مختلفين .

٤- ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي مثل : الجثل والجفل : للنمل الكثير .

فائدة الترادف :

تفيد ظاهرة الترادف في التوسع في سلوك طرق الفصاحة ، وأساليب البلاغة نظما ونثرا ، ومراعاة اختلاف السجعات والقوافي ، وانتقاء الألفاظ [٥٥].

وخلاصة القول أنه رغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى من فروق ؛ فإننا لا ننكر الترادف لأن إحساس الناطقين باللغة كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف فهم يفسرون اللفظة منها بالأخرى دون حرج ، يروي أبو زيد الأنصاري أنه قال : قلت لأعرابي : ما المحبنطئ ؟ قال المتكأكئ . قلت : ما المتكأكئ ؟ قال : المتآزف . قلت : ما المتآزف ؟ قال : أنت أحمق!

وروي عن المازني أنه سمع أبا سَوَّار الغنوي يقرأ : " وإذ قتلتم نَسْمة فادّارأتم فيها " فقلت له : إنما هو نفس . فقال : النسمة والنفس واحد .

ثانيا - المشترك :

أولاً: تعريفه:

أ- **في اللغة :** من الفعل اشترك يشترك ، والمصدر اشتراك، والمشترك اسم المفعول.

ب- **وفي الاصطلاح :** قال عنه ابن فارس : " تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: (عين الماء) و (عين المال) و (عين السحاب) " وقال السيوطي: " وقد حدَّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة "

ويمكن أن يعرف بتعريف مختصر فيقال: **" هو ما اتحد لفظه، واختلف معناه "**

ثانياً - الخلاف في وقوعه:

<u>واختلف اللغويون في وقوع المشترك ، وأنكره بعضهم مثل : ابن درستويه وأبي عليّ الفارسي فذكر ابن درستويه أن المعنيين المختلفين يعودان إلى معنى واحد مشترك</u> ، ويمثّل على ذلك باللفظ (وجد) فإنه يدل على عدة معاني ، منها : العثور على الشيء ، والغضب والعشق ، ويقول إن هذه المعاني المتعددة تعود إلى شيء واحد هو إصابة الشيء خيرا كان أو شرا .

وعدّه أبو علي الفارسي من تداخل اللغات أو أن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ، ثم تستعار لشيء ؛ فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل .

---

[٥٥] - يروي الجاحظ في البيان والتبيين ١٦/١ ، والمبرد في الكامل ١٩٤/٣ ، وياقوت الحموي في معجم الأدباء ١٩/ ٢٤٥:
أن واصل بن عطاء رأس المعتزلة كان ألثغا في الراء ، ولم يحفظ عنه أنه نطق بهذا الصوت ، ولولا المترادفات تعينه على قصده ما استطاع ذلك ، ومن أمثلة ما يروى عنه :
" لما قال بشار بن برد بالرجعة ، وتتابع على واصل ما يُشْهده بإلحاده ، قال واصل : " أما لهذا الأعمى الملحد ، أما لهذا المشَنَّف المَكْنِيّ بأبي معاذ من يقتله ؟ أما والله لولا أن الغيلة سجيّة من سجايا الغالية ؛ لدسست إليه مَن يبعج بطنه في جوف منزله ، أو في حفءله ، ثم لا يتولّى ذلك إلا عُقيليّ أو سدوسيّ "
فقال : أبو معاذ ولم يقل بشار ، وقال : المشنّف ، ولم يقل : المُرعّث (وكان بشار ينبذ بالمرعث) ، وقال : من سجايا الغالية . ولم يقل : الرافضة . وقال في منزله . ولم يقل : داره . وقال : يبعج . ولم يقل : يبقر .
كل ذلك تخلصا من الراء .

ثالثاً- أمثلة من المشترك [٥٦]: أورد السيوطي في المزهر أمثلة كثيرة من المشترك، ومنها:

١- **العم** : أخو الأب، والعم: الجمع الكثير، قال الراجز:

يا عامر بن مالك يا عمَّا
أفنيت عماً وجبرت عمَّا

فالعم الأول: أراد به عماه، والعم الثاني: أراد أفنيت قوماً، وجبرت آخرين.

٢- **الهلال** : هلال السماء، وهلال الصيد، وهلال النعل وهو الذؤابة، والهلال: الحية إذا سلخت، والهلال: باقي الماء في الحوض، والهلال: الجمل الذي أكثر الضِّراب حتى هزل.

٣- العين: وتطلق على معان كثير جداً، تكاد تكون أكثر ما في هذا الباب؛ فتطلق على: النقد من الدراهم والدنانير، وعلى مطر أيام لا يقلع يقال: أصاب أرض بني فلان عين، وعلى عين الماء، وعين البركة، والعين التي تصيب الإنسان، وعلى فم القربة، وعلى عين الشمس، وعلى الجاسوس، وعلى الباصرة.

٤- **الخال:** يطلق على أخي الأم، والمكان الخالي، والعصر الماضي، والدابة، والخيلاء، والشامة في الوجه، والسحاب، والظن، والتوهم، والرجل المتكبر، والرجل الجواد.

رابعاً- عوامل نشأة المشترك في الفصحى :

ويمكن تلخيص عوامل نشأة المشترك في الفصحى بما يلي :

١- الاستعمال المجازي :

فالأصل في كلمة (العين) مثلا أن تدل على عضو الإبصار ، ومنه (عان وعاين) ومن معانيها أيضا : الإصابة بالعين ، وضرب الرجل على عينه ، والمعاينة : المشاهدة ، وهذه اشتقاقات من الأصل القديم ، ومن معانيها أيضا : الجاسوس ، و ربيئة الجيش الذي ينظر لهم ، وهذا الاستعمال مجازي ؛ لأن العين وسيلتهما في عملهما .ومن معانيها أيضا : خيار الشيء ، والسيد وسنام الجمل ، وهذا الاستعمال على التشبيه بالعين في المكانة والمنزلة .

وقد تخفى العلاقة في المعنى ؛ لكونها مرتبطة بأمور تاريخية غابت عن جامعي اللغة ، وإن عرفها مستخدموها ، من ذلك : أن من معاني العين : الاعوجاج في الميزان .

٢- اختلاف اللهجات :

فبعض المعاني نشأ في بيئات مختلفة ؛ غير أن اللغويين لم يوضحوا لنا ذلك غالبا ؛ فمثلا يسمي عامة العرب الذئب : السِرحان و السِيد ، وتطلق هاتان اللفظتان عند قبيلة هذيل على الأسد . ومن ذلك : السليط هو الزيت عند عامة العرب ، وهو دهن السمسم خاصة عند أهل اليمن .

٣- الاقتراض :

اقتراض الألفاظ من اللغات الأخرى ؛ فقد تكون اللفظة المقترضة تشبه في صورتها ولفظها كلمة عربية ؛ لكنها ذات دلالة مختلفة ، من ذلك : لفظ (الحُب) بمعنى الوداد ، والحب : الجرّة التي يُجعل فيها الماء ، والمعنى الأول عربي أصيل ، لكن الثاني مستعار من الفارسية . ومن ذلك أيضا : (السور) بمعنى حائط المدينة ، والسور الضيافة ؛ الأول عربي ، والثاني

---

[٥٦] - من لطائف من المشترك : هناك أبيات من الشعر تضمنت ألفاظاً من المشترك.

قال السيوطي: " قال أبو الطيب اللغوي: أخبرني محمد بن يحيى، قال: أنشدني أبو الفضل جعفر بن سليمان النوفلي عن الحِرْمازي للخليل ثلاثة أبيات على قافية واحدة يستوي لفظها، ويختلف معناها:

يا ويحَ قلبي من دواعي الهوى
إذ رَحل الجيرانُ عند الغُروبْ
أتبعتُهم طَرْفي وقد أزمعوا
ودمعُ عينيَّ كفيض الغُروبْ
كانوا وفيهم طَفْلَةٌ حرَّة
تفترُّ عن مثل أقاحي الغُروبْ

فالغروب الأول غروب الشمس، والثاني جمع غَرْب: وهو الدَّلو العظيمة المملوءة، والثالث جمع غرب: وهي الوِهَاد المنخفضة. المزهر ١/٣٧٠_٣٨٦

فارسي ، وفي حديث الخندق قوله (صلى الله عليه وسلم): " يا أهل الخندق ، قوموا فقد صنع جابر سورا "

٤- التطور اللغوي :

فاللفظ المشترك كان في الأصل كلمتين مختلفتين في الصورة والمعنى ؛ ثم حدث تطور في بعض أصوات إحداهما فاتفقت في صورتها مع الأخرى ، وهكذا صارت لفظة واحدة مشتركة بين معنيين ، من ذلك :الفروة تكون بمعنى : جلدة الرأس وبمعنى الغنى ، وأصلها في المعنى الثاني (الثروة) وأبدلت الثاء فاء ؛ فحصل الاشتراك .

المشترك اللفظي لا وجود له في واقع الأمر إلا في معاجم اللغة ؛ أما في الاستعمال الفعلي للغة فلا يوجد إلا معنى واحد يحدده السياق ؛ فالفعل (يقص) هو من المشترك اللفظي معجميا ، لكن في الواقع يحدد معناه السياق الذي يرد فيه ، من ذلك :

يقص الخياط الثوب ، الخبر الذي يقصه الرجل مختلق ،البدوي يقص الأثر .

أيضا الفعل (أدرك) لا يفهم معناه تحديدا دون سياق يرد فيه ، هل المراد : لحق به ، أو عاصره ، أو رأى ، أو بلغ الحلم ..

وقد أدت كثرة المشترك في العربية إلى ذيوع ظاهرة التورية ، وهي استخدام الألفاظ المشتركة في معان غير متبادرة [٥٧].

ثالثا - المتضاد :

التضاد نوع من العلاقات بين المعاني ربما تكون هي الأقرب إلى الذهن ؛ فبمجرد ذكر معنى من المعاني يظهر ضد هذا المعنى في الذهن .

أولاً- تعريفه :

أ - **في اللغة** : أوضد الشيء خلافه، والجمع أضداد، وقد ضادَّه فهما متضادان، والتضاد مصدر. و يعرّف أبو الطيب اللغوي الأضداد فيقول : "الأضداد جمع ضد ، وضد كل شيء ما نافاه ؛ كالبياض والسواد ، والسخاء والبخل "

ب - وفي الاصطلاح : هو دلالة اللفظ الواحد على معنيين متضادين ، نحو : الجون: يطلق على الأسود، والأبيض ، وهناك تعريف آخر وهو: **الكلمات التي تؤدي إلى معنيين متضادين بلفظ واحد**.

ثانياً: الفرق بين المشترك والمتضاد :

١- أن المشترك أعم من المتضاد؛ فالمتضاد نوع منه، فكل متضاد مشترك، ولا عكس.

٢- أن المشترك يدل على عدة معان، ولا يلزم أن تكون متضادة.

أما المتضاد فيدل على معنيين، ولابد أن يكونا متضادين.

فمثلاً: كلمة (العين) تدل على معانٍ عديدة ، ولا يلزم منها التضاد؛ فهي - بهذا الاعتبار- مشترك لا متضاد. وكلمة الغابر: تطلق علىً الماضي وتطلق على الباقي؛ فهي بهذا الاعتبار متضاد؛ لأنها دلت على معنيين متضادين.

ثالثاً: كيف يفهم المراد من اللفظ إذا كان متضاداً؟:

يفهم من خلال السياق، مثال ذلك كلمة: (جلل) فهي تدل على الشيء اليسير الحقير، وتدل على الشيء العظيم ، فمن الأول: قول لبيد - رضي الله عنه - :

---

[٥٧] - من التورية بالمشترك اللفظي قول الشاعر :

أكلت النهار بنصف النهار وليلا أكلت بليل بهيم

النهار الأول فرخ القطا ، والثاني : ضد الليل . والليل الأول : الحُبارى ،والثاني : ضد النهار .

وهناك كلمات من التورية تستعمل للخروج من القسم ، نحو : والله ما سألته حاجة . الحاجة تكون بالمعنى المعروف ، وبمعنى : ضرب من الشجر له شوك .

كل شيء ما خلا الله جلل
والفتى يسعى ويلهيه الأمل

ومن الثاني قول الشاعر:

قومي هُمُ قتلوا أميمَ أخي فإذا رميت يصيبني سهمي
فلئن عفوت لأعفون جللاً ولئن سطوت لأوهنن عظمي

فمن خلال سياق الكلام في البيت الأول نعلم أن المقصود بـ:(الجلل): الأمر اليسير الحقير، ومن خلال السياق في البيتين الأخيرين نعلم أن المقصود بقوله: (جللاً) أنه الأمر العظيم؛ لأن الإنسان لا يفخر بصفحه عن ذنب حقير يسير وهكذا. . .

رابعاً- المؤلفات في الأضداد :

حاول العلماء حصر كلمات الأضداد، وجمعها من كلام العرب في شعرهم ونثرهم ، وفيما ورد منها في القرآن، والحديث، ثم أفردوها بالتأليف والتصنيف، وأصبحت مصدراً أصيلاً من مصادر المعجمات. وممن ألف في الأضداد _ كما ذَكر السيوطيُّ _ قطربٌ، والتوزيٌّ، وأبو البركات ابن الأنباري، وابن الدهان، والصغاني.

هذا عدا الفصول التي وردت في كتاب الجمهرة لابن دريد، والغريب المصنف لأبي عبيد، والصاحبي لابن فارس، والمخصص لابن سيدة، وفقه اللغة للثعالبي، وديوان الأدب للفارابي، والمزهر للسيوطي ؛**ولكن أعظم هذه الكتب خطراً، وأوسعها كلماً، وأحفلها بالشواهد، وأشملها للعلل هو كتاب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري المعروف بابن الأنباري(ت٣٢٧هـ)**

حتى قيل: إن كتاب أبي بكر بن الأنباري لم يؤلف مثله في الأضداد.

خامسا - الخلاف في وقوع الأضداد:

اختلف العلماء في وقوع الأضداد:

فمنهم من قال بإمكان وقوعه ، **وأنكره عدد من اللغويين ، منهم : ابن درستويه ، وابن سيده ، والجواليقي ،و ابن دريد** ، وذهبوا إلى أن التضاد ينشأ بين لهجات مختلفة ثم استعارت بعض اللهجات استعمالات اللهجات الأخرى ، بذلك اجتمع المعنيان المتضادان في الفصحى .يقول الجواليقي : " المحققون من علماء العربية ينكرون الأضداد ، ويدفعونها ، قال أبو العباس أحمد بن يحي (ثعلب) : " ليس في الكلام ضد وإلا لكان الكلام محالا ؛ لأنه لا يكون الأبيض أسودا ، ولا يكون الأبيض أسودا . و كلام العرب وإن اختلف اللفظ ، فالمعنى يرجع إلى أصل واحد ، فالصارخ المستغيث ، والصارخ المغيث ؛ لأنه صراخ منهما " ويقول ابن دريد : " الشعب الافتراق ، والشعب الاجتماع و وليس من الأضداد ،إنما هي لغة قوم "

خامساً: أمثلة وشواهد للأضداد:

هذه أمثلة للأضداد مختارة باختصار دون تفصيل من كتاب الأضداد لابن الأنباري :

- عسعس: يقال: عسعس الليل إذا أدبر، وعسعس إذا أقبل.
- اشتريت: بمعنى قبضته وأعطيت ثمنه، وبمعنى بعته.
- بعت: على المعنى المعروف عند الناس، وبعت الشيء إذا بتعته أي اشتريته.
- السارب: المتواري والظاهر.
- الصريخ والصارخ: للمغيث، وللمستغيث.
- الصريم: يقال لليل: صريم، وللنهار: صريم؛ لأن كل واحد منهما يصرم صاحبه.
- طرب: إذا فرح، وطرب إذا حزن.

ولا يمكن إنكار التضاد كظاهرة لغوية ، ولا قبول كل ما أورده العلماء في مؤلفاتهم من الأضداد **بل يشترط لقبول الأضداد ما يلي :**

١- **اتحاد الكلمة ومتعلقاتها وصيغها في المعنيين** ؛ لأن أي تغيير في ذلك يخرجها من التضاد ، من ذلك : ظاهر عنك بمعنى زائل ، وظاهر عليك بمعنى لازم ، وترِب الرجل بمعنى افتقر ، ورغب فيه ورغب عنه ،وأترب بمعنى استغنى ، أقسط بمعنى عدل ، وقسط بمعنى جار ، ظاهره بمعنى عاونه ، وظاهر عليه بمعنى أعان عليه .

٢- **ورود شاهد من فصيح الكلام على كلا الاستعمالين ؛ فيستبعد ما ترك اللغويون الاستشهاد على أحد معنييه** ؛ لأنه لم يثبت في كلام العرب أنه استعمل بهذا المعنى . من ذلك الفعل(قسط) قالوا إنه يكون بمعنى عدل وجار ، ولم يستشهد اللغويون على المعنى الأول ، واستشهدوا على الثاني بقوله تعالى : " وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا "

٣- **التأكد من عدم التصحيف** ؛ إذ صحّف بعض اللغويين أو حرفوها ، ومن ثم عُدت من الأضداد من ذلك ما أورده أبو الطيب اللغوي : أشدف الليل إذا أظلم ، وأشدف الصبح إذا أضاء ، وهذا تصحيف ، والصواب أسدف لأن السدفة بمعنى اختلاط الظلمة والضوء .

ويبقى بعد ذلك مجموعة صالحة من كلمات الأضداد في العربية ، ولا شك أن الأصل فيها كلها دلالتها على معنى واحد .

سادسا - أسباب حدوث التضاد :

هناك عوامل كثيرة أدت إلى تضاد الدلالة فيها ، من أهمها :

١- **اختلاف اللهجات :**

قد يحدث تغير المعنى في لهجة من اللهجات ، ثم يأخذ طريقه إلى الفصحى ، ويعيش فيها جنبا إلى جنب مع المعنى الأصلي .وذلك عن طريق :

أ- التعريب :

قد يحدث أن تعرّب كلمة أعجمية فيخصص معناها عند قبيلة معينة ، ويسير هذا التخصيص في اتجاه مضاد عند قبيلة أخرى ، من ذلك (الجون) بمعنى الأسود في لغة قضاعة ، والأبيض عند غيرهم من العرب ، وهي كلمة فارسية بمعنى اللون مطلقا .

ب- أن يكون المعنى عاما ثم يتخصص في إحدى اللهجات ، ويتجه اتجاها مضادا في أخرى ، ومن ذلك : (الطرب) في كتب الأضداد بمعنى الفرح والحزن ، والأصل في معناها خفة تصيب الرجل لشدة الفرخ أو لشدة الجزع . و (المأتم) في كتب الأضداد: النساء المجتمعات في فرح وسرور ، والنساء المجتمعات في غم وحزن، والأصل في المعنى : النساء يجتمهن في الخير والشر . و (الذفر) في كتب الأضداد الريح الطيبة والمنتنة و والأصل : حدّة الرائحة في الطيب والنتن جميعا .

٢- **التفاؤل والتشاؤم :**

فإذا أراد شخص التعبير عن معنى سيّء وتشاءم من ذكر الكلمة الخاصة به ؛ فرَّ منها إلى غيرها من ذلك في العربية : (المفازة) النجاة والمهلكة ، وأصل اشتقاقها من الفوز ، وإطلاقها للمعنى الثاني على سبيل التفاؤل ، ومن ذلك أيضا (السليم) اللديغ والصحيح .

٣- **التهكم :**

وهو من الأمور التي تؤدي إلى قلب المعنى ، ونشوء الأضداد .

٤- **الخوف من الحسد :**

مثل (شوهاء) توصف به الفرس القبيحة والجميلة ، قال أبو حاتم السجستاني : " ولا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء إلا مخافة أن يصيبها عين ."

٥- **التطور اللغوي :**

فقد توجد كلمتان لهما صورتان مختلفتان ومعنيان مختلفان ، ثم تتطور أصوات إحداهما بصورة تجعلها تطابق الأخرى ، من ذلك قول بني عقيل (لمقت الكتاب) أي كتبته ، وقول سائر قيس : (لمقت الكتاب) أي محوته ، وأصل الفعل على المعنى الأول (نمق) بالنون ، ثم أبدلت النون لاما .

٦- **المجاز والاستعارة :**

من ذلك إطلاق الأمة على الفرد وعلى الجماعة ، ولا يقال للفرد أمة إلا على سبيل التشبيه بالجماعة على وجه المبالغة .

٧- **احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين المتضادين :**

ففي العربية صيغ قد تحتمل أكثر من معنى من ذلك :

- هناك صيغ تدل على الفاعل والمفعول :
- صيغة (فعول) تستعمل بمعنى فاعل وبمعنى مفعول ، ومنه في التضاد : ذعور بمعنى ذاعر ومذعور ، وركوب بمعنى راكب ومركوب .
- صيغة (فعيل) مثل : تبيع ، بمعنى تابع ومتبوع .
- صيغة مفتعِل ومفتعَل من الأجوف والمضعف ، مثل مختار ومنقاد ، ومعتدّ ومرتدّ
- ومن ذلك الفعل الأجوف (ضاع) يدل على الظهور والاختفاء معا ، وأصله على المعنى الأول (ضَيَع) وعلى المعنى الثاني (ضَوَع) ثم صار الفعل على صورة واحدة هي (ضاع) ومع ذلك بقي الفرق بينهما في صورة المضارع .

رابعا – الحقيقة والمجاز :

المجاز مصطلح معروف عند أهل اللغة، والبلاغة، والتفسير، والأصول وغيرهم.
و المجاز عند القائلين به وسيلة من وسائل تنمية اللغة ،فلابد من إيضاح ما يتصل به .
ينقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز :
أولاً - تعريف الحقيقة : هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع. أو هي: استعمال اللفظ فيما وضع له في الأصل . مثل كلمة (أسد): تدل على الحيوان المعروف، وكلمة (الشمس): تدل على الكوكب العظيم المعروف ، وكلمة (البحر): تدل على الماء العظيم الملح؛ وهكذا جميع ألفاظ اللغة .
ثانياً- تعريف المجاز: هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له في الأصل؛ لعلاقة بين المعنيين الحقيقي والمجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي.
ثالثا - أمثلة لألفاظ يتبين فيها الحقيقة من المجاز :
١- الشمس لها دلالتان: إحداهما حقيقية وهي دلالة الكوكب العظيم المعروف. والأخرى مجازية وهي: الوجه المليح.
٢- البحر له دلالتان: إحداهما حقيقته، وهي دلالته على الماء العظيم الملح. والأخرى مجازية وهي: دلالته على الرجل الجواد الكثير العطاء، أو العالم الغزير العلم.
رابعا - كيف يُفرَّق بين الحقيقة والمجاز؟:
يفرق بسياق الكلام، وقرائن الأحوال، ولا يمكن أن يقال: إن كلا الدلالتين الحقيقية والمجازية سواء؛ بحيث إذا أطلق اللفظ دل عليهما معاً ، كأن يقال: إن الشمس حقيقية في دلالتها على الكوكب والوجه المليح، وأن البحر حقيقة في الماء العظيم الملح والرجل الجواد؛ بل لابد من قرينة تخصص المعنى المراد .
خامسا - هل كل مجاز له حقيقة، وكل حقيقة لها مجاز؟
والجواب : أن كل مجاز له حقيقة ؛ لأنه لم يطلق عليه لفظ مجاز إلا لنقله عن حقيقة موضوعة. وليس مِنْ ضرورةِ كلِّ حقيقة أن يكون لها مجاز .
سادسا - هل الأصل في الكلام الحقيقة أو المجاز؟:
والجواب: أن الأصل فيه الحقيقة، ولا ينصرف الكلام عن حقيقته إلى مجازه إلا بقرينة - كما مر في الأمثلة الماضية -
سابعا - اختلاف العلماء في وقوع المجاز:
من العلماء من أنكر المجاز وهو أبو إسحق الإسفراييني الذي قال : إن العرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد ، فإن اسم السبع وضع للأسد ، كما وضع للرجل الشجاع ، ورفض العلماء قوله لتصادمه مع العقل ؛ فالعرب قطعا أطلقت الأسد أو البع على الرجل الشجاع للمشابهة ، فضلا عن النقل المتواتر عن العرب .
ويرى ابن جني أن المجاز أكثر من الحقيقة ، يقول : " واعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجازا لا حقيقة " والحق أن الحقيقة واقعة في اللغة ، والمجاز بألوانه واقع ، ولا يمكن دفع ذلك .

وجوّز العلماء وقوع المجاز والعدول إليه عن الحقيقة للاتساع والتوكيد والتشبيه .
واختلف العلماء في قياسية المجاز والنقل : فهل يجوز لنا أن نستعمل اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة مطلقا ، أم نضيّق الدائرة ؛ فلا يجوز لنا أن نستعمل إلا ما استعمله العرب ونُقل عنهم ؟

بعض العلماء يرى قياسية ذلك ، وهذا ما سار عليه القدامى والمحدثون ، وقد ساق د. على عبد الواحد وافي دليلا على ذلك ، بقوله : " إن الحَجْر لو كان معتبرا لجاءت معاجم العلماء المتقدمين ، وفيها الاستعمال الأصلي ثم الاستعمال المجازي ؛ وما رأيناهم يفعلون ذلك ، أما ما نبه عليه الزمخشري في (أساس البلاغة) من المعنى الحقيقي والمجازي ، وتصرفهم في الأسلوب لم يكن إلا ليقتدي به طلبة العلم "

والحق أن المجاز بأنواعه قد كثر في العربية ، وأن العرب قد توسعوا فيه في الألفاظ والتراكيب والمعاني لأغراض بلاغية مختلفة و وأثر المجاز في تنمية اللغة لا ينكر .

خامسا - تداخل اللهجات

هو اجتماع لغتين أو أكثر في كلمة واحدة أو في استعمال لغوي واحد .

أولا - أسبابه :

١- تعدد اللهجات :

وذلك أن اللغة العربية جمعت بين لهجات متعددة ، وكانت القبائل تختلف فيما بينها في كثير من الكلمات ، وهذا لا يعني أن هذه اللهجات كان بعضها منفصلاً عن بعض ، بل توافرت لها أسباب الاختلاط والاتصال ، فكانت القبائل تستعير الكلمة أو الصياغة أو التركيب من القبائل الأخرى لإثراء مادتها اللغوية ، أو استحسان اللفظ .

ولما جاء رواة اللغة جمعوا تلك الكلمات واستعمالاتها المختلفة ، ولم يُعْنوا بتبيان الفروق بينها ، ولا نسبتها إلى أصحابها من القبائل ، فبدا وكأن القبيلة الواحدة تستعمل عدة استعمالات في الكلمة الواحدة ، ولما سُجّلت هذه الكلمات والاستعمالات المختلفة في الكتب اللغوية وفي المعجمات أصبح لدينا كثير من الكلمات التي تداخلت فيها اللهجات **بسبب:**

أ- التبادل اللهجي .

ب- جمع المادة من بيئات لغوية مختلفة .

ج- شيوع لغة واحدة مشتركة مع وجود تفاوت لهجي محلي .

مثل : الصقر ، الصراط ، البسطة ،لهُ / لهْ .

٢- التطور الصوتي :

لا يبعد أن يكون كثيرٌ من الكلمات التي قد تداخلت فيها اللهجات ناتجاً عن التطور الصوتي مثل:

الحثالة / الجفالة / الحذالة / الحسالة / الحصالة، الجثل / الجفل (النمل) .

اللثام / اللفام ، الفروة / الثروة . ضاع يضوع : ظهر ، ضاع يضيع : اختفى .

٣- كثرة استعمال الكلمة : كثرة استعمال الكلمة يجعلها عرضة للتغيير ، فعندما تستعمل الكلمة الواحدة استعمالين مختلفين ، فلا يبعد أن يكون أحد هذين الاستعمالين قد استُعير من لهجة أخرى ودخل ضمن مفردات اللهجة المستعيرة ، وشاع استعماله فيها .

يقول ابن جني في استعمال الشاعر أو الكاتب لفظتين مختلفتين : " يجوز أن تكون لغته - في الأصل - إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر استعماله لها ، فلحقت لطول المدة واتّساع الاستعمال بلغته الأولى ..."[٥٨] .

٤- العامل الأسلوبي :

تنوّع الأساليب والتوسع في الأوزان الشعرية :

كما أن تداخل اللهجات قد يجئ بغية التصرف في الكلام ، والتفنّن فيه ، أو لإقامة الأوزان الشعرية أو القوافي ، فاستعمال الشاعر أو الكاتب الكلمة بطرق مختلفة قد جاء عن العرب .

ثانيا - أنواع التداخل بين اللهجات :

١- التداخل الصوتي :

هناك اختلافات صوتية كثيرة بين اللهجات العربية ، وقد برزت تلك الاختلافات في كثير من الأصوات ، سواء في ذلك أصوات اللين أو الأصوات الساكنة ، ولاشك أن بعض تلك الاختلافات يرجع[٥٩] إلى تعدد اللهجات .

وذلك مثل ضمير الواحد الغائب [هاء الكناية] فالمشهور هو إشباعها بحرف لين من جنس حركتها ، لكن بعض القبائل تسكنها ، وتنسب هذه اللهجة إلى أزد السراة .

ولكن هذين الاستعمالين – إشباعها وتسكينها - جاءا في بيت واحد ، تداخلت فيه لهجتان مختلفتان ، وذلك قوله :

---

[٥٨] - الخصائص ١/ ٣٧٢

[٥٩] - ينظر الخصائص ٣٧٣/١ – ٣٧٤ ، المزهر ١/ ٢٦٣

وأشربُ الماء ما بي نحوهُ عطش إلا لأن عيونَهْ سيلُ واديها

٢- التداخل التصريفي :

قد يرد التداخل عن طريق استعمال الأوزان التصريفية المختلفة ، أو باستعمال ماضي الفعل من لهجة ، ومضارعه من لهجة أخرى مثل :

الماضي	المضارع	تداخل اللهجات
قَلَى	يَقْلِي	يقلى
قَلِيَ	يقلَى	يقلِي
سلا	يسلو	يسلِي
سَلِيَ	يسلَى	يسلُو

ومثله قولهم : هي رَغْوة اللبن ، ورُغْوته ، ورِغْوته ، ورُغاوته ، ورِغاوته ، ورُغايته .

ومثله قولهم : جِئته من عَلُ ، ومن عَلَ ، ومن علا ، ومن عَلْوُ ، ومن عَلْوَ ، ومن عَلْوِ ، ومن عُلْوَّ ، ومن عالٍ ، ومن مُعَالٍ .

٣- التداخل الدلالي :

لا شكّ أن كثيراً من الاختلافات الدلالية في الكلمات العربية ناتج عن الاختلاف بين اللهجات، لاختلاف البيئات التي عاشت فيها القبائل العربية ، فأصبح لدينا عدد كبير من الكلمات التي تدل على معنى واحد ، ووصلتنا ألفاظ مترادفة كثيرة ، كما أن بعض الكلمات العربية استعملت في معانٍ مختلفة ، ووجدنا بعض الكلمات التي تدل على معنيين متضادين أو على مجموعة من المعاني المشتركة .

٤- التداخل النحوي :

وذلك حينما يستعمل المتكلم القواعد النحوية المركبة من لهجتين مختلفتين ، مثل : " ما " الحجازية ، لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها ، ولكنها أُعملت في بعض النصوص ، قال الشاعر :

لو أنك يا حُسينُ خُلقتَ حُرّاً وما بالحرّ أنت ولا الخليقِ

قال الشاطبي في " شرح الألفية " : إن الحجازي قد يتكلم بغير لغته ، وغيره يتكلم بلغته ... وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية ، ومثل قول الفرزدق يمدح عمر بن عبد العزيز :

فأصبحوا قد أعاد الله دولتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

فنصب " مثلهم " على أنه خبر " ما " وإن كان مقدماً ، ومع أن الفرزدق تميمي إلا أنه رجع إلى لغة من ينصب ، أو أنه لم يعرف شرط " ما " عند الحجازيين ، وأراد أن يتكلم بلغتهم فغلط [٦٠]..

رابعا - القراءات واللهجات :

أما القراءات القرآنية فهي تضم القراءات التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قسمت ثلاثة أقسام :

أ- القراءات المتواترة : وهي القراءات السبع ، وأصحابها : نافع ، ابن كثير ، عاصم ، حمزة، الكسائي ، أبو عمرو بن العلاء ، ابن عامر .

ب- القراءات المشهورة : وهي القراءات الثلاث المتممة للعشر ، وأصحابها : أبو جعفر ، ويعقوب ، وخلف .

ج- القراءات الشاذة : وهي القراءات الأربع المكملة للأربع عشرة ، وأصحابها : ابن محيصن، يحي اليزيدي ، الحسن البصري ، الأعمش .

[٦٠] - شرح التصريح ١/ ١٩٨ ، الخزانة ٤: ١٣٤

وقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم – أحاديث كثيرة تبين أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، واختلف العلماء في المراد " بالأحرف السبعة " وذكروا في ذلك أربعين قولاً ، وليس المقصود بالأحرف السبعة القراءات السبع.
ولعل أقرب الآراء إلى الصواب هو أن المراد بذلك هي لهجات العرب ، تيسيراً لقراءة القرآن.
وجوه الاختلاف بين القراءات القرآنية :
ويرى ابن قتيبة وأبو الفضل الرازي وابن الجزري أن وجوه الاختلاف بين القراءات القرآنية تعود إلى الأمور التالية :
١- اختلاف الأسماء في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث : (والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون) ، وقرئ " لأمانتهم " .
٢- اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر (فقالوا ربَّنا باعِدْ بين أسفارنا) وقرئ " ربُّنا بَعَّد " و " ربُّنا باعَدَ " .
٣- اختلاف وجوه الإعراب : (ولا يُضارَّ كاتبٌ ولا شهيدٌ) بالفتح على أن " لا " ناهية ، وبالضم على أن " لا " نافية .
٤- الاختلاف في النقص والزيادة : (وأعدّ لهم جناتٍ تجري تحتها الأنهار) { التوبة } وقرئ:" تجري من تحتها" (المصحف المكي) .
٥- الاختلاف في التقديم والتأخير (فيَقْتُلون ويُقْتلون وعداً عليه حقاً) { التوبة } ، وقرئ " فيُقْتَلون ويَقْتلون وعداً عليه حقاً " .
٦- الاختلاف بالإبدال (وانظر إلى العظام كيف نُنْشزها) وقرئ " نُنْشرها " ، (وطلح ممدود) وقرئ " وطلع " ، (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا) وقرئ " فتثبّتوا " .
٧- الاختلاف في الحركات والأصوات (هل أتاك حديث موسى) ، تُقرأ بالفتح والإمالة في " أتى " و" موسى " .

تم المنهج بحمد الله

مراجع للاستزادة :

- (الخصائص) لابن جني
- (سر صناعة الإعراب) لابن جني
- (الصاحبي في فقه اللغة) لأحمد بن فارس
- (المزهر في علوم اللغة وانواعها) للسيوطي
- (من أسرار اللغة) د. إبراهيم أنيس.
- (فقه اللغة) د. علي عبدالواحد وافي.
- (فقه اللغة في الكتب العربية) د. عبده الراجحي.
- (فصول في فقه العربية) د. رمضان عبدالتواب.
- (مقدمة لدراسة فقه اللغة) د. محمد أحمد أبو الفرج.
- (فقه اللغة المقارن) د. إبراهيم السامرائي.
- (فقه اللغة العربية وخصائصها) د. إميل يعقوب.
- (فقه اللغة ، مفهومه ، موضوعاته ، وقضاياه) د. محمد بن إبراهيم الحمد .